نشرة وزارة العدل

نشرة دورية تصدر عن مديرية الاتصال في وزارة العدل

وزارة العدل

3

أيار ٢٠٠٨

منكم وإليكم

استفسارات كثيرة وردتنا من الزملاء الأعزاء تسأل عن سر تأخر صدور العدد الثالث من نشرة وزارة العدل الإخبارية، وهو ما يدلل على اهتمام وحرص ومتابعة الجميع لكل ما يتعلق بمصلحة العمل، والمكانة العزيزة التي تحظى بها النشرة في قلوبهم.

وحقيقة الأمر أن وزارة العدل بجميع مديرياتها وأقسامها قد شهدت مؤخرا زخما كبيرا في ضوء مشروع تعزيز القدرات المؤسسية الذي تنفذه الوزارة، والهادف إلى استقطاب الخبرات المميزة وتعزيز الكادر الوظيفي بالكفاءات من مختلف التخصصات بما يواكب ويلبي مشاريع التطوير والتحديث التي تنفذها الوزارة ضمن إستراتيجية التطوير القضائي بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة.

وفي غمرة هذا التوسع الكمي والنوعي، فقد كان لمديرية الاتصال شرف استقبال خمسة زملاء جدد من تخصصات العلاقات العامة والاتصال والإعلام، وما تستدعيه مثل هذا الخطوة من استكمال الإجراءات والترتيبات الإدارية، وإعادة تقسيم العمل الداخلي بما يضمن سرعة الأداء تكامل الأدوار.

والآن وقد اكتمل عقد مديرية الاتصال، يسرنا أن نضع بين أيديكم العدد الثالث من نشرتكم الإخبارية، والذي يأتي استمرارا للمسار التصاعدي الذي شهدته النشرة منذ انطلاقتها (٨ صفحات، ١٦ صفحة، ٢٤ صفحة)، وهو الانجاز الذي ما كان ليتحقق لولا تعاون الزملاء وتجاوبهم، ومبادرتهم بإثراء النشرة بمشاركاتهم ومساهماتهم المنوعة، وطموحنا بالمزيد من التواصل والتفاعل للارتقاء بنشرتنا لتتبوأ المكانة التي تستحقها محليا وعربيا بما يليق بنشرة تحمل اسم موظفي العدل والجهاز القضائي الأردني.

أسرة التحرير

سيادة القانون.. عدالة القانون..

(سيادة القانون) هي من الأركان الرئيسية التي يقوم عليها أي مجتمع مدني يسعى لأن يكفل لأبنائه مقومات المواطنة الصالحة والعيش الكريم، ولكن الحديث عن هذا المفهوم الأساسي لا يكتمل دون التطرق إلى شقه الآخر: (عدالة القانون)، والتي لا تعني فقط رد الحقوق إلى أصحابها في أسرع وقت ممكن، أو ما يعرف بـ (العدالة الناجزة)، وإنما أيضا ضرورة موازنة القوانين والأنظمة النافذة بين مصالح جميع الأطراف، ومواكبتها للتطورات التي يشهدها المجتمع والعلاقات الجديدة الناشئة بين شرائحه وأفراده.

وفق هذا المنظور، جاءت التوجيهات الملكية السامية للحكومة بالتعاون مع السلطتين القضائية والتشريعية لمراجعة وتحديث عدد من القوانين الحيوية، سواء ما يتعلق منها بمعيشة المواطن وتفاصيل حياته اليومية، أو ما يتعلق بإجراءات التقاضي وأعمال المحاكم وسائر الدوائر القضائية، وذلك لمواكبة التطور الكبير الذي تشهده المملكة في مختلف مناحي الحياة، وبما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحقيق التنمية والأمن بمفهومهما الشامل.

ويأتي في مقدمة هذه الجهود قانون المالكين والمستأجرين رقم (١١) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٠، حيث تعكف وزارة العدل على إجراء مراجعة شاملة لهذا القانون، وبالأخص مادته (٥/أ) التي تنص على انتهاء جميع عقود الإيجار القديمة بحلول ٢٠١٠/١٢/٣١، وذلك من خلال استمزاج آراء المواطنين مستأجرين ومالكين والجهات الرسمية والأكاديمية والأهلية للخروج بصيغة عملية توازن بين حق المستأجر بالحصول على المسكن المناسب وحق المالك بالاستفادة من عقاره.

كما تعكف الوزارة على مراجعة القوانين المتعلقة بإجراءات التقاضي، مثل قانون تشكيل المحاكم النظامية، وقانون محاكم الصلح، وقانون أصول المحاكمات المدنية، و قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون البيّنات، وقانون التنفيذ، وذلك لتسريع عملية فصل القضايا، وتقليل أمد التقاضي، واختصار الوقت والجهد والنفقات على جميع الأطراف.

هذا بالإضافة إلى جهود الوزارة في مجال (النزاهة الوطنية) ومكافحة الفساد وغسل الأموال من خلال احتضان الوزارة لدائرة إشهار الذمة المالية، وتنظيمها عدد من المؤتمرات والندوات وورش العمل بهذا الخصوص كان آخرها المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية.

وكذلك جهود الوزارة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وشؤون الأسرة والأطفال والأحداث من خلال استحداث مديرية متخصصة بهذا الشأن ضمن هيكلها التنظيمي الجديد، والاستمرار في تنفيذ إستراتيجية الاتصال التي تتبناها الوزارة والهادفة إلى نشر وتعميم الثقافة القانونية والقضائية، واستكمال حوسبة المحاكم، وتطبيق سياسات التطوير المؤسسي القائمة على استقطاب الكفاءات القانونية والإدارية المميزة للعمل في السلك القضائي الأردني.

أيمن عودة
وزير العدل

يتقدم وزير العدل وأمين عام الوزارة وجميع الموظفين العاملين في وزارة العدل والمعهد القضائي الأردني وسائر المحاكم النظامية في المملكة بخالص مشاعر التهنئة والتبريك إلى الوطن وأبناء الوطن وقائد الوطن

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

بمناسبة عيد الاستقلال الميمون، مغتنمين هذه الفرصة العزيزة للتأكيد على التزامهم بترجمة رؤية ورسالة وزارة العدل الهادفة إلى المساهمة في الجهود الوطنية الرامية لترسيخ مبادئ العدل والنزاهة وتكافؤ الفرص، وتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية والأمن بمفهومها الشامل، والحفاظ على حقوق المواطن ومكتسباته التي نص عليها الدستور وكفلتها القوانين والأنظمة المرعية.

الرؤية

مؤسسة مبادرة وفاعلة في تعزيز إستقلالية القضاء وسيادة القانون لتحقيق العدالة الناجزة وحماية الحقوق والحريات.

الرسالة

المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية كفؤة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وتطوير الجهاز القضائي، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية، وتمتين الروابط مع الشركاء المحليين والدوليين في عملية التقاضي والمساندة القانونية.

الأهداف الوطنية

ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية وحماية الحقوق والحريات.

الأهداف المؤسسية

١. الارتقاء بمستوى أداء وخدمات الجهاز القضائي والقانوني والإداري للقيام بمهامه بكفاءة عالية.
٢. تعزيز التعاون القضائي والقانوني وبناء العلاقات والتنسيق مع الجهات المحلية والدولية في مختلف المجالات ذات العلاقة.
٣. تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية الاقتصادية والمساهمة في وضع السياسات والأطر التشريعية المواكبة للتطورات والمستجدات المحلية والدولية.
٤. إرساء الرؤية العصرية لمفهوم التشريعات ومواثيق حماية واحترام حقوق الإنسان والأسرة.
٥. نشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم.

الأردن ينظم مؤتمرا إقليميا لمكافحة الفساد في الدول العربية

مندوبا عن دولة رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي رعى وزير العدل الأستاذ أيمن عودة انطلاق أعمال المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، والذي نظمته وزارة العدل في الفترة (٢١-٢٠٠٨/١/٢٤) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة مكافحة الفساد.

وشارك في المؤتمر نحو (٢٤٠) مندوبا يمثلون (١٧) دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن وسائل الإعلام والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالموضوع.

وهدف المؤتمر الذي عقد في البحر الميت إلى تعزيز قدرات الدول العربية على مكافحة الفساد من خلال إصلاح التشريعات والقوانين، وبناء القدرات المؤسسية، وتدريب الكوادر البشرية، وتعزيز التعاون العربي والدولي، والعمل على زيادة الوعي بين مختلف شرائح المجتمع.

وأوصى المشاركون في اختتام المؤتمر بإنشاء شبكة عربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين العرب يمثلون دولهم للبدء بصياغة تشريع خاص ونظام داخلي لهذه الشبكة، داعين هيئة مكافحة الفساد الأردنية لاستضافة أعمال هذا الفريق، على أن تكون المشاركة في الشبكة طوعية ولا يترتب عليها أي التزامات مالية على الدول الأعضاء.

كما أوصى المشاركون بضرورة إنشاء شبكة عربية موازية للشبكة الحكومية تضم برلمانيين وناشطين ومندوبين عن القطاع الأكاديمي والخاص والمجتمع المدني، وذلك تعميقا للتعاون والحوار وتكامل الأدوار بما يعزز جهود التنمية العربية بمفهومها الشامل.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

جاءت (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والتي تبنتها الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣١ بموجب قرارها رقم (٥٤/٤)، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٥/١٠/١٤، لتعبر عن ذروة التوافق الدولي على ضرورة التكاتف من أجل مواجهة ظاهرة الفساد العابرة للحدود، ولتشكل إطارا جامعا يمكن خلاله تطوير مقاربة دولية موحدة وشاملة لمواجهة الفساد، وبناء الاستراتيجيات المناسبة لمنعه ومحاربة مختلف تجلياته.

وينضوي تحت مظلة الاتفاقية حاليا (١٤٠) دولة من بينها (١٦) دولة عربية، (١٠٣) من هذه الدول صادقت على الاتفاقية وأصبحت ملزمة بتنفيذها من بينها (١١) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، جيبوتي، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٧١) مادة موزعة على (٨) فصول تتناول واجبات الحد الأدنى التي يفترض بكل دولة أن تقوم بها لتضمن فعالية وجدية جهود مكافحة مختلف جوانب الفساد داخل وخارج حدودها، وذلك من حيث الإجراءات الوقائية، وهيئات مكافحة الفساد الوطنية، ومدونات السلوك في القطاع العام وسلك القضاء وأجهزة النيابة العامة، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي بين الدول الأعضاء.

كما تولي الاتفاقية اهتماما كبيرا بموضوع استرداد الموجودات، أي الأموال المتحصلة عن الفساد، وذلك عبر وضعها إطارا متكاملا بهذا الخصوص هو الأول من نوعه على المستوى الدولي.

خطاب العرش السامي وكتاب التكليف وبيان الثقة تؤكد على استقلالية القضاء

أكد خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس عشر، وكتاب التكليف السامي الذي وجهه جلالته إلى دولة رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي لتشكيل الحكومة، وبيان الثقة الذي تقدم به الذهبي إلى مجلس الأمة لنيل الثقة بحكومته... أكدت جميعها على أهمية القضاء واستقلاليته ونزاهته باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الحكم وضمانة رئيسية لحماية الحقوق واحترام الحريات والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره بمفهومه الشامل . وفيما يلي مقتطفات من خطاب العرش السامي وكتاب التكليف وبيان الثقة:

(بما أن العدل هو أساس الحُكم، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تعزيز استقلال القضاء لتحقيق العدل بين الناس وسيادة القانون على الجميع، وبلا استثناء). (خطاب العرش السامي)

(ولأن العدل هو أساس الملك وفيصل الحقوق والواجبات، فإن مرفق القَضاء سيبقى صمام الأمان ضد أي هفوات وتجاوزات. وعليه نؤكد على أهمية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الجهاز القضائي بالتنسيق مع المجلس القضائي، وذلك من أجل توفير البيئة الضامنة لاستقلالية القضاء ونزاهته وترسيخ مبادئ سيادة القانون وتكافؤ الفرص). (كتاب التكليف السامي)

(وحيث أن العدل أساس الحكم؛ فإن الحكومة حريصة على تنفيذ رؤية جلالة الملك المعظم، بقضاء يجسد التجرد وحماية الحقوق. وهي حريصة كذلك على تعزيز استقلال القضاة وتطوير القضاء تنفيذا للإستراتيجية الوطنية لتطوير الجهاز القضائي بالتنسيق مع المجلس القضائي.

إن الحكومة قد أخذت في اعتبارها وخططها إحداث محكمة تجارية، وغرف متخصصة بالمحاكم على اختلاف درجاتها، ومتابعة أنشطة مشروع تطوير عمل دوائر النيابة العامة، وفقاً لتوصيات محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام، وإحداث أقسام وساطة قضائية في بقية قصور العدل. ولن تتوانى الحكومة عن دعم مشروع قضاة المستقبل حيث سيتم ابتعاث عدد من أوائل طلاب الثانوية العامة أو خريجي كليات الحقوق للدراسة في الجامعات العريقة، في إطار الضوابط والأطر، بما يكفل تحقيق المزيد من الكفاءة والتجربة). (بيان الثقة)

العدل تنظم جلسة حول دور المرأة في التطوير القضائي

ضمن جهودها لإبراز دور المرأة في التطوير القضائي، نظمت مديرية شؤون الأسرة وحقوق الإنسان في وزارة العدل جلسة حوارية بعنوان دور المرأة في تطوير الجهاز القضائي بمشاركة خمسة عشر قاضية من القضاة النظاميين، وذلك في إطار دراسة تعدها منظمة المرأة العربية المنبثقة عن الجامعة العربية حول عمل المرأة العربية في القضاء.

وجرى خلال الجلسة مناقشة توجيهات جلالة الملكة رانيا العبد الله في عدد من المحاور المتعلقة بعمل المرأة في القضاء، كدعم دور المرأة في التطوير القضائي، والية تعديل قانون استقلال القضاء، وأهمية الأسرة في دعم المرأة القاضية وتقبل المجتمع لفكرة عملها، مع استعراض بعض النماذج الناجحة لنساء قاضيات استطعن أن يحققن الريادة والتميز في مجال عملهن.

وأكدت المشاركات على أهمية الدور الذي يلعبه المعهد القضائي الأردني باعتباره الجهة الرسمية في المملكة المسؤولة عن تأهيل الحقوقيين لتولي مختلف الوظائف القانونية، حيث تشكل الإناث حاليا ما نسبته (٤٠ ٪) من عدد الطلاب الملتحقين ببرنامج دبلوم الدراسات القضائية في المعهد، علما بأنه قد تم تعديل نظام المعهد بحيث يتم تخصيص (١٥٪) من المقاعد كحد أدنى للمتقدمين من الإناث.

وأشادت ممثلة منظمة المرأة العربية المحامية رحاب القدومي بالجهود التي يبذلها الأردن فيما يتعلق بتمكين المرأة القاضية، حيث بلغ عدد القاضيات العاملات في الأردن (٣٧) قاضية من أصل (٦٤٥) من القضاة النظاميين وهي من النسب المرتفعة عربيا قياسا إلى عدد السكان.

فريق الجامعة الأردنية يفوز بمسابقة المحاكمة الصورية

فاز فريق (الجامعة الأردنية) بالمركز الأول في مسابقة المحاكمة الصورية الثانية التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني وجمعية القضاة والمحامين الأمريكيين، وحل فريق (مؤتة) بالمركز الثاني، وفريق (آل البيت) بالمركز الثالث، وذلك من بين (١٦٠) طالبا وطالبة يمثلون (٩) جامعات أردنية حكومية وخاصة شاركوا في التصفيات التمهيدية والنهائية للمسابقة.

وتولى تحكيم جولات المسابقة ثلاثون قاضيا ومحاميا من أصحاب الخبرة عبر توجيه الأسئلة للطلاب حول وقائع القضايا الافتراضية المنظورة، والمتعلقة بعقود البيع الدولية الخاضعة لاتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي لعام ١٩٨٠، وذلك لاختبار مدى إلمام الطلاب بأحكام القانون، وقدرتهم على التفكير السريع والتصرف اللائق أمام المحكمة، وإعداد المرافعات الشفهية وتقديمها، وما يتطلبه ذلك من بحث وتحليل ومناقشة وصولا إلى استنباط القاعدة القانونية والحكم.

وقام وزير العدل الأستاذ أيمن عودة بتسليم كأس المسابقة وتوزيع الدروع والشهادات التقديرية على الفائزين والمشاركين، كما قامت الوزارة بتخصيص جوائز مالية للطلاب بقيمة (١١٠٠) دينار بواقع (٥٠٠) دينار للمركز الأول، و(٣٥٠) للثاني، و(٢٥٠) للثالث، إضافة إلى دورات مجانية في اللغة الإنجليزية مقدمة من مركز اللغات الأمريكي بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) باعتبارها الجهة الممولة لمبادرة (سيادة القانون) التي تقام ضمنها المسابقة.

ويأتي تنظيم المسابقة ضمن جهود وزارة العدل والقائمين عليها لأن تصبح تقليدا سنويا راسخا في مجال التعليم القانوني في المملكة لما لها من دور في تعزيز المعرفة النظرية بالخبرة العملية، وصقل قدرات الطلاب وإطلاق مواهبهم وطاقاتهم.

"قضاة المستقبل" في المعهد القضائي الأردني

أطلقت وزارة العدل من خلال المعهد القضائي الاردني مشروع صندوق قضاة المستقبل، والهادف الى استقطاب الكفاءات المميزة والمتفوقين من طلبة المدارس والجامعات والمحامين المزاولين للعمل في السلك القضائي الاردني.

وتتضمن تعليمات الصندوق توفير الدعم المادي والمعنوي لطلبة الثانوية العامة وطلاب وخريجي الحقوق، وايفادهم لاستكمال دراستهم الجامعية بمختلف مسوياتها في أعرق الجامعات المحلية والعالمية، ومن ثم إلحاقهم ببرنامج دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي تمهيدا لتوليهم مختلف الوظائف القضائية في المملكة بعد النجاح في المعهد واجتيازالمسابقة القضائية.

كما يعمل الصندوق على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين طلبة المعهد من كتبة المحاكم الحقوقيين الذين تغطي وزارة العدل تكاليف دراستهم بالكامل ، والطلبة من المحاميين الذين يتحملون نفقات دراستهم بانفسهم.

ويأتي اطلاق صندوق قضاة المستقبل كأحد المشاريع المنبثقة عن استراتيجية تطوير القضائي التي تتبناها وزارة العدل بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة، والهادفة الى الارتقاء بمستوى الجهاز القضائي الاردني وخدمات المحاكم كما ونوعا وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة.

الاستعلامات الالكترونية في قصر العدل الجديد

ضمن جهود وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني ومشروع سيادة القانون (مساق) بدأ مطلع العام الحالي العمل بمحطة المعلومات في مبنى قصر العدل الجديد، والتي توفر خدمة الاستعلامات الالكترونية لجمهور المحكمة وجميع أطراف عملية التقاضي من محامين وخصوم وشهود وخبراء وغيرهم من مراجعي المحكمة.

كما يوفر النظام للشهود والخبراء المعلومة حول مكان انعقاد الجلسات، وكيفية الوصول إلى قاعات المحاكمة، وإرشاد الجمهور والمراجعين لتسهيل حركتهم بين دوائر وأقسام ومرافق المحكمة، إضافة إلى ما يتضمنه النظام من معلومات عامة عن الجهاز القضائي الأردني، وطبيعة عمل المحاكم، والخدمات التي تقدمها مختلف الدوائر والأقسام القضائية، وكيفية الحصول على هذه الخدمات.

وتوفر محطة الاستعلامات الالكترونية خدماتها من خلال أربع شاشات متطورة كبيرة تعمل باللمس تم وضعها في مكان بارز من بهو المحكمة لاستخدام الخصوم والمراجعين، بالإضافة إلى شاشة خامسة تم وضعها في قاعة الاستراحة الخاصة بالسادة المحامين.

ويستطيع الخصوم والمحامون من خلال الاستعلامات الالكترونية متابعة جميع الدعاوى المتعلقة بهم، ومعرفة المحكمة التي أحيلت إليها القضية، واسم القاضي الذي سيتولى نظرها، وموعد وتاريخ ومكان انعقاد الجلسات، والوضع الذي وصلت إليه كل قضية، وذلك بالاستفادة من خيارات البحث التي يوفرها النظام المحوسب الذي تم تصميمه خصيصا لهذه الغاية، والمربوط بقاعدة بيانات المحكمة، كرقم الدعوى مثلا، أو رقم عضوية النقابة بالنسبة للمحامين.

ويأتي استحداث محطة المعلومات تعزيزا للدور الذي يقوم به مكتب الاستعلامات في المحكمة، وقد وقع الاختيار على قصر العدل الجديد الذي يضم محكمة عمان الابتدائية باعتبار أنه يتحمل العبء القضائي الأكبر في المملكة ، مع إمكانية تعميم هذا الأسلوب على بقية المحاكم الكبرى في المستقبل.

وجاري العمل حاليا على ربط نظام الاستعلامات الالكترونية ليكون متاحا عبر موقع وزارة العدل الالكتروني، وذلك ضمن خطة وزارة العدل لإطلاق المرحلة الثانية من موقعها www.moj.gov.jo، وموقع المجلس القضائي www.jc.jo، وموقع المعهد القضائي الأردني www.jij.gov.jo، بحيث يستطيع المتصفح من داخل وخارج المملكة الحصول على الخدمات التفاعلية المباشرة عبر هذه المواقع الثلاثة.

العدل تفوز بفضية أفضل موقع حكومي أردني

فاز الموقع الالكتروني لوزارة العدل (www.moj.gov.jo) بالجائزة الفضية عن فئة (أفضل موقع حكومي) ضمن مسابقة اختيار أفضل المواقع الالكترونية الأردنية لعام ٢٠٠٧، والتي نظمتها شركة (ميديا سكوب) بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجمعية الأردنية للحاسبات، وشركتي ميكروسوفت وانتل، وعدد من كبريات الشركات والبنوك والصحف المحلية.

وكانت مديرية الاتصال في وزارة العدل قد قامت بتصميم وإطلاق موقع الوزارة الالكتروني مطلع عام ٢٠٠٧ ليكون بمثابة بوابة الكترونية توفر لمتصفحها من داخل وخارج المملكة المعلومة الوافية حول الجهاز القضائي الأردني، وطبيعة عمل المحاكم، والخدمات التي تقدمها جميع الدوائر والأقسام القضائية. ولقد روعي في تصميم وتبويب الموقع سهولة الحركة وسرعة الوصول إلى المعلومة، واستخدام لغة سهلة مبسطة لتكون مفهومة للقارئ المتخصص وغير المتخصص على حد سواء، بالإضافة إلى تضمين الموقع روابط مفيدة، وفهرساً يتضمن (مائة سؤال وسؤال) تعطي قارئها لمحة عامة عن مجمل النظام القضائي الأردني.

وتعكف مديرية الاتصال حاليا على إطلاق المرحلة الثانية من موقع وزارة العدل والموقعين الخاصين بالمجلس القضائي الأردني (www.jc.jo)، والمعهد القضائي الأردني (www.jij.gov.jo)، حيث تم التعاقد مع أحد مزودي الخدمة الرئيسيين في المملكة ليتم ربط المواقع بقاعدة بيانات متكاملة تتيح تقديم الخدمات التفاعلية الالكترونية المباشرة لمستخدمي المواقع الثلاثة من الجمهور، ومن السادة القضاة الموظفين والطلاب الدارسين في المعهد القضائي.

العدل و"الحقوقيين العرب" يوقعان مذكرة لتعزيز التعاون المشترك

قام وزير العدل الاستاذ أيمن عودة والسيد شبيب المالكي أمين عام إتحاد الحقوقيين العرب بتوقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك بين الوزارة والاتحاد بهدف توفير التسهيلات اللازمة للاتحاد لترجمة الاهداف التي أنشأ من أجلها.

وتتضمن أوجه التعاون التي نصت عليها مذكرة التفاهم تنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في مختلف المجالات القانونية والقضائية، والعمل على تطوير القوانين العربية والسعي لتوحيدها وتوحيد مصطلحاتها، والإسهام بتقديم الخبرة والمساندة القانونية للهيئات والمؤسسات العربية المعنية بتحقيق العدالة بما يمكنها من تحسين أدائها وتطوير كفاءتها، وتنمية ملكة البحث القانوني لدى الحقوقين العرب لمواكبة آخر التطورات في الفكر القانوني ودعم حركة التأليف والترجمة والنشر.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم انسجاماً مع الأهداف المشتركة للوزارة والمعهد بتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات، والإسهام في إحياء التراث القانوني العربي والإسلامي بقيمه السمحة، وإرساء وتطبيق قواعد القانون الدولي الانساني الداعية إلى احترام حقوق الانسان، ونشر الثقافة القانونية والقضائية بين مختلف شرائح المجتمع العربي.

مذكرة تفاهم بين العدل والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان حول نظام عدالة الإحداث

وقعت وزارة العدل ووزارة التنمية الاجتماعية والمركز الوطني لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم حول تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات المتعلقة بنظام عدالة الأحداث، وذلك ترجمة لتوصيات ورشة العمل المتخصصة التي عقدت أواخر العام الماضي بتنظيم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمشاركة (٢٣) مشاركا يمثلون جميع الجهات ذات العلاقة.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم في إطار توحيد ومأسسة الجهود الوطنية في مجال (عدالة الأحداث) والإجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بذلك، وإيجاد بيئة اجتماعية إصلاحية مناسبة للنهوض بأوضاع الأحداث وأسرهم، وتسهيل إعادة دمجهم في المجتمع وفق أسس تشريعية وإدارية تتناغم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص.

كما يعنى نظام عدالة الأحداث بدراسة ظاهرة جنوح الأحداث للوقوف على أسبابها، وتوفير المعلومة الموثقة والمؤشرات الدقيقة لأصحاب القرار بما يمكنهم من وضع الاستراتيجيات الوقائية والسياسات العلاجية الفعالة، وتغيير أي معتقدات أو عادات أو سلوكيات سلبية في التعامل مع الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون.

وقد تم توقيع مذكرة التفاهم بحضور وزير العدل أيمن عودة، ووزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف، والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان شاهر باك الاسكر، والمنسق الوطني لمشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سحر الرواس.

ويذكر بأن العمل ببرنامج إصلاح نظام عدالة الأحداث في الأردن قد بدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٥ بدعم من الحكومتين السويسرية والهولندية، ويستمر لغاية شهر آب من العام الحالي، وهو يأتي موازيا للجهود التي تبذلها وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني ووزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام في مجال التعامل مع قضايا الأحداث، حيث تم تزويد قاعات محاكم الأحداث بتجهيزات سمعية وتلفزيونية متطورة للاستماع إلى أقوال وإفادات الأحداث بما يضمن سلامتهم وسريتهم، ويحافظ على كرامة وخصوصية هذه الفئة الحساسة من المجتمع.

الامتداد القانوني لعقد الإيجار
والحلول المقترحة لتحقيق التوازن بين طرفي عقد الإيجار

القاضي وليد كناكرية - استئناف عمان

عقد الإيجار هو من عقود المنفعة تحكمه القواعد العامة للعقود بشكل عام إضافة للقواعد الخاصة بعقد الإيجار المنصوص عليها في القانون المدني.

والعقد بشكل عام هو ارتباط الإيجاب الصادر عن أحد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقهما على وجه يثبت أثره في العقود عليه ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر.

والتأجير هو تمليك المؤجر للمستأجر منفعة موجودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم، أما المعقود عليه في الإجارة فهو المنفعة ويتحقق تسليمها بتسليم محلها.

ويعتبر المأجور أمانة في يد المستأجر يضمن ما يلحق به من نقص أو تلف أو فقدان ناشئ عن تقصيره وتعديه وعليه أن يحافظ عليه محافظة الشخص العادي.

وبناء عليه يسمى من يقدم المنفعة مؤجِّرا ومن تقرر له المنفعة مستأجرا، ويطلق على ثمن المنفعة أجرة، ويتبين من تعريف عقد الإيجار أن أركان الإيجار هي: العين المؤجرة، الأجرة، المدة.

ويلاحظ أن الركنين الأخيرين متقابلان، ويترتب على ذلك أن الإيجار عقد مستمر، والأجرة فيه تقابل مدة الانتفاع، وعقد الإيجار من العقود الزمنية لأن الزمن عنصر جوهري فيه، فيكون هو المقياس الذي يقدر به محل العقد، فهو يرد على المنفعة، والزمن هو الذي يحدد مقدار هذه المنفعة.

لهذا فإن تحديد مدة عقد الإيجار ركن من أركان العقد، حيث نصت المادة (٦٥٨) من القانون المدني على أن عقد التأجير يتم لمدة معينة، كذلك فقد أوجبت تلك النصوص على أنه يجب أن تكون مدة الإجارة معلومة ولا يجوز أن تتجاوز ثلاثين عاما، فإذا عقدت لمدة أطول ردت إلى ثلاثين عاما.

وإذا لم تحدد مدة بعقد الإيجار وقد جرى العقد بأجرة معينة لكل وحدة زمنية انعقد لازما على وحدة زمنية واحدة، ولكل من الطرفين فسخه في نهايتها، وكلما دخلت وحدة أخرى والطرفان ساكتان تجدد العقد لازما عليها، وينتهي عقد الإيجار بانتهاء المدة المحددة في العقد ما لم يشترط تجديده تلقائيا.

وعند انقضاء مدة عقد الإيجار ولم يتم تجديده يتعين على المستأجر رد المأجور إلى المؤجِّر بالحالة التي تسلمه بها، أما إذا أبقاه تحت يده دون حق كان ملزما بأن يدفع للمؤجر أجر المثل مع ضمان الضرر.

وكذلك إذا استعمل المستأجر المأجور بدون حق بعد انقضاء مدة الإيجار يلزمه أجر المثل عن مدة الاستعمال، ويضمن للمؤجِّر فوق ذلك ما يطرأ على المأجور من ضرر.

أما إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالمأجور برضا المؤجر الصريح أو الضمني اعتبر العقد مجددا بشروطه الأولى.

مدة العقد وفق أحكام قانون المالكين والمستأجرين

مما تقدم يتضح بأن الأصل أن (العقد شريعة المتعاقدين)، إذ أن عقد الإيجار هو تمليك منفعة لمدة معينة لقاء عوض معلوم مما يقتضي معه إنهاء العقد عند انتهاء مدته.

إلا أن المشرّع الأردني وفي عام ١٩٥٣ تدخل لحماية المستأجر ووضع نصوصا في قانون المالكين والمستأجرين لعام ١٩٥٣ تضمن خروجا على القواعد العامة للعقود، حيث أعطى المستأجر الحق في الاستمرار في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته العقدية بالرغم من كل اتفاق مخالف، حيث نصت المادة الخامسة منه على أنه إذا استمر المستأجر في إشغال العقار بموجب ذلك القانون بعد انتهاء مدة إجارته فان أحكام العقد وشروطه تبقى سارية على المالك والمستأجر وذلك بالقدر الذي يمكن تطبيق تلك الأحكام والشروط عليها، وهو ما يسمى بالامتداد القانوني لعقد الإيجار، إذ أن العقد يستمر، والإيجار يمتد امتدادا قانونيا بحكم القانون وبالشروط السابقة إذا لم يتوافر سبب من أسباب إخلاء المأجور.

ووفق تلك المادة فإن للمستأجر الحق في الاستمرار في إشغال المأجور حتى ولو وجد نص في عقد الإيجار يقضي بتحديد مدة عقد الإيجار، إذ أن القانون أقوى من العقد.

ولا شك أن تدخل المشرّع في تلك الأثناء وإعطاء الحماية للمستأجر هو أمر اقتضته الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لها المملكة في تلك الأثناء، والتي جعلت المشرّع يتدخل لحماية المستأجر بهدف تأمين استقراره في العقار الذي يشغله.

ولكن ما نجد أن تدخل المشرّع هذا أنه قد أمّن استقرار المستأجر بإبقائه في المأجور خلافا للقواعد العامة رغم إرادة المؤجِّر، وإعطاءه مثل هذا الحق بنفس الأجرة المتفق عليها عند إبرام العقد.

في عام ١٩٨٢ وبموجب قانون المالكين والمستأجرين رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ أجاز القانون للمالك إذا لم يكن مقيما في المنطقة التي يقع فيها عقاره المؤجَّر ولم يكن يملك غيره أن يطلب تخلية المأجور ليسكن فيه عند عودته إلى تلك المنطقة إذا اشترط ذلك في العقد ووفقا لأحكامه.

أما في عام ٢٠٠٠ وبموجب القانون رقم (٣٠) المعدِّل لقانون المالكين والمستأجرين رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤ عاد المشرع وألغى تدخله في إرادة المتعاقدين بالنسبة للعقود التي تبرم بعد سريان التعديل الجديد، حيث أخضعها للأحكام العامة للعقود بشكل عام، وعقد الإيجار بشكل خاص، حيث نصت المادة الخامسة منه على أن تلك العقود تحكمها شروط العقد المتفق عليه سواء أكان العقار مخصصا للسكن أم لغيره، وينقضي عقد الإيجار بانتهاء المدة المتفق عليها.

إلا أن المشرّع أبقى الحماية قائمة على العقود القديمة التي أبرمت قبل ٢٠٠٠/٨/٣١ وهو تاريخ سريان تعديل قانون المالكين والمستأجرين، بحيث يستمر المستأجر في إشغال المأجور حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ على أن تنتهي تلك العقود في التاريخ المشار إليه.

بموجب التعديل الأخير للقانون فإنه يترتب على انتهاء مدة عقد الإيجار التزام المستأجر برد المأجور للمؤجِّر سندا للمادة (٦٥٨) مدني بحيث يجب رد العين المؤجرة بانتهاء العقد أيا كان سبب انتهائه، فيستوي أن يكون الانتهاء بانتهاء المدة المتفق عليها للعقود التي أبرمت بعد سريان التعديل الأخير، أو انتهاء المدة المحددة بنص القانون وهي لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١، أو انتهاء العقد قبل انقضاء مدته سواء بفسخه لعدم وفاء أحد الطرفين بالتزامه أو لأي سبب آخر.

إلا أن إنهاء العقود القديمة جميعها مرة واحدة بالشكل المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون الحالي سوف يحدث بلا شك انعكاسات وأبعادا اجتماعية نتيجة المنازعات التي ستحدث بين طرفي العقد، إذ أن تلك العقود تتعلق إما بمحل عمل المستأجر أو محل سكناه وكلاهما من الأمور التي لا يستغني عنها أي فرد، الأمر الذي يجب إعادة النظر في المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين لوضع حلول يتم من خلالها تحقيق التوازن بين طرفي عقد الإيجار بصورة تدريجية.

ونظرا لهذه الأهمية فقد أشار جلالة الملك عبد الله بن الحسين في خطاب العرش أن هناك ضرورة لإعادة النظر في القانون بما يحقق التوازن بين طرفي العقد، إلا أنني أرى أنه ينبغي مراعاة الحقائق الهامة التالية:

١. إن تأجيل تنفيذ المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين المتضمنة انتهاء عقود الإيجار المبرمة قبل ٢٠١٠/١٢/٣١ إلى ما بعد التاريخ المحدد بالقانون وهو ٢٠١٠/١٢/٣١ كما يقترح البعض ليس حلا للمشكلة القائمة حول عقود الإيجار القديمة وإنما هو تأجيل قد يزيد من حجم المشكلة.
٢. إن الظروف التي من أجلها تدخل المشرّع عام ١٩٥٣ لحماية المستأجر والتدخل في إرادة المتعاقدين لم تعد قائمة في الوقت الحالي، أو على الأقل اختلفت ولا بد من إعادة تحقيق التوازن بين طرفي العقد لتتلاءم مع الظروف الحالية.
٣. إن وضع حلول مؤقتة بالنسبة للعقود القديمة لن ينهي حالة التنازع بين المالك والمستأجر، ولا بد من وضع حلول تساعد في حل المشكلة القائمة تدريجيا، بحيث نصل إلى مرحلة في المستقبل تنتهي فيها تلك المشكلة ويصبح العقد شريعة المتعاقدين دون أن يستدعي ذلك تدخل المشرّع كل فترة لوضع حلول جديدة لتحقيق التوازن.
٤. إن إعطاء المستأجر الحق في إشغال المأجور إلى ما لا نهاية، وأن يستمر ورثته من بعده في إشغال المأجور، ومن ثم ورثة ورثته، وهكذا إلى ما لا نهاية بذات شروط العقد.. هو أمر لا يقبله منطق أو شرع، ويخالف طبيعة عقد الإيجار باعتباره عقد منفعة لمدة معلومة وليس عقدا من عقود الملكية، لهذا ينبغي تفعيل أحكام المادة (٦٧١) من القانون المدني التي لا تجيز أن تتجاوز مدة الإيجار عن ثلاثين عاما، وذلك حفاظا على الملكية التي هي حق للمالك لا يجوز المساس بها.
٥. لا يجوز النظر للمالك بأنه الطرف القوي في عقد الإيجار وأن المستأجر هو الطرف الضعيف، فإن كان ذلك في بعض الحالات فإن هناك حالات أخرى يكون العكس هو الصحيح، لهذا ينبغي النظر للطرفين بصورة متوازنة.
٦. ينبغي التفرقة بين العقارات المؤجرة لغايات السكن وتلك المؤجرة لغايات تجارية أو لغايات أخرى، ولا بد من مراعاة عناصر العمل التجاري والتي يكون لشهرة المحل التجاري فيها محل اعتبار، كما أن هناك مستأجرين قاموا بدفع مبالغ كبيرة كبدل خلو منها ما قبضها المالك أو قبض جزءا منها، كما أن هناك عقارات مؤجرة لغايات أخرى كالمدارس والجامعات والمراكز الطبية وهكذا.
٧. وأخيرا ينبغي أيضا مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية ومن ضمنها ارتفاع بدلات إيجار العقار، وعدم تمكن العديد من المستأجرين من استئجار عقارات بأجور مناسبة.
٨. أن المحاكم غير مهيأة لاستقبال الكم الهائل من القضايا.

الاقتراحات والحلول

مع مراعاة جميع الحقائق التي سبق ذكرها، ولمّا كانت القوانين تُشرّع عادة لتنظيم أمور عامة الناس، ولا يمكن مراعاة الأمور الخاصة لتحقق العدالة للجميع، فإنني أرى أنه ينبغي ولتحقيق التوازن بين طرفي عقد الإيجار تعديل المادة (٥) من قانون المالكين والمستأجرين لتصبح كما يلي:

أ- فيما يتعلق بعقود الإيجار السارية المفعول قبل سريان أحكام هذا القانون، وعلى الرغم من أي اتفاق مخالف، يحق للمستأجر الاستمرار في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته العقدية وفقا لأحكام العقد وشروطه على أن تراعى الأمور التالية:

١. تنتهي العقود المؤجرة لغايات السكن بمضي مدة ثلاثين عاما على بداية الإيجار ما لم يتم اتفاق آخر بين المالك والمستأجر يقضي بإبرام عقد جديد.
٢. أما عقود الإيجار المخصصة لغايات أخرى والتي مضى عليها ثلاثون عاما على بداية الإجارة يعدل بدل الإيجار فيها ليصبح ما يعادل أجر المثل في المنطقة التي يقع فيها المأجور، وفي حال عدم الاتفاق على الأجر فللمالك أو المستأجر الحق في اللجوء للمحكمة المختصة لتحديد بدل الإيجار على أن يراعى في احتساب بدل الإيجار إجمالي أجر المثل في منطقة المأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل سريان أحكام هذا التعديل.
٣. أما عقود الإيجار الأخرى والتي لم تتجاوز مدة الإيجار فيها ثلاثين عاما يضاف إلى بدلات الإجارة فيها الزيادات التالية:

أ. العقارات المؤجرة لغير الغايات الواردة بالفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة:

١. يضاف إلى بدل الإجارة الأصلي للعقار ما نسبته (٥٠٪) منه عن كل سنة استمرت فيها إجارته قبل تاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١.
٢. ويضاف إلى بدل الإجارة الأصلي للعقار ما نسبته (٣٠٪) منه عن كل سنة استمرت فيها إجارته من تاريخ ١٩٩٠/١/١ وحتى ١٩٩٤/١٢/٣١.
٣. ويضاف إلى بدل الإجارة الأصلي للعقار ما نسبته (٢٠٪) منه عن كل سنة استمرت فيها إجارته من تاريخ ١٩٩٥/١/١ وحتى ٢٠٠٠/٨/٣١.

ب. العقارات المؤجرة للحكومة والمؤسسات الرسمية العامة التابعة لها والبلديات والأندية والجمعيات والهيئات التي لا تستهدف الربح تضاف إلى بدلات أجارات الأصلية ما نسبته (٧٥٪) من الزيادات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك خلال المدة المحددة ووفقا للتفاصيل المبينة فيها.

ج. العقارات المؤجرة لغايات السكن تضاف إلى بدلات إجارتها الحالية ما نسبته (٥٠٪) من الزيادات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك خلال المدة المحددة ووفقا للتفاصيل المبينة فيها.

ب – أما عقود الإيجار التي تنعقد بعد نفاذ هذا القانون فتحكمها شروط العقد المتفق عليها سواء أكان العقار مخصصا للسكن أم لغيره، وينقضي عقد الإيجار بانتهاء المدة المتفق عليها.

والله الموفق

نقلا عن جريدة الدستور
العدد ١٤٥٨٠ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٠

التجارة الالكترونية من الناحية القانونية

من أكثر الموضوعات جدلا التي تشهدها بلدان العالم حاليا، ومنها الأردن، موضوع التجارة الإلكترونية، حيث تم طرح أسئلة كثيرة حول هذه المسألة، وفي مقدمتها لماذا تحتل التجارة الإلكترونية كل هذا الاهتمام على الصعيد الوطني والأوساط العالمية؟

والإجابة على هذا التساؤل تأتي من خلال تحليل القضايا الأكثر أهميه في الحقول القانونية مثل أمن المعلومات الكترونيا، والعقود الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية، والضريبة الإلكترونية، والأدلة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والبريد الإلكتروني (E-mail)، والدفع الإلكتروني.

حيث تطرح مسائل التجارة الإلكترونية والتعاقد عبر شبكة الإنترنت ومراسلات البريد إلكتروني صعوبات وإشكالات تخص إبرام وتنفيذ العقود، ومن ذلك مدى استيفائها للشروط الصحيحة التي يتطلبها القانون؟ وما هو القانون الواجب التطبيق عليها في إطار التنازع الطبيعي لقوانين الدول المتعددة التي يجري بين أفرادها التعاقد الإلكتروني؟ وبالتالي فإن قضية لمن سينعقد الاختصاص القضائي ستثور دون جدال.

ولعل أهم قضية تواجهها التطورات الإلكترونية والمعلوماتية هو ما طرأ على وسائل الإثبات، فبعد أن كان الإثبات ينحصر فقط في المستند الورقي، أصبحت معظم المستندات عبارة عن تسجيلات إلكترونية، وهناك قضايا قانونية أخرى متعددة ومتشعبة يجب إيجاد إجابات لها مثل قضايا الضرائب والجمارك...الخ.

وتعتبر التجارة الإلكترونية المحطة الأكثر أهميه في التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحاضر، فالتجارة الإلكترونية تعني تعاملا تجاريا مثل ذلك الذي يجري على الأرض، غير أن إبرام العقد والدفع يتم بصورة غير مباشرة، أي بصورة آلية إلكترونية، ومجال التجارة الإلكترونية العملي، وبالتالي فضاؤها القانوني، هو مجال حديث في كل أنحاء العالم، وإن كانت هناك تطورات قانونية كبيرة لتكييف طبيعة التجارة الإلكترونية بدأت تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

إن قواعد التجارة الإلكترونية تعتبر منطقه جديدة ومهمة وحديثة في القانون توثر على حياتنا في نواحي كثيرة وبشكل خطير، ومنذ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وما تتضمنه هذه العضوية من فرص وتحديات جديدة لقطاع الإعمال الأردني، فقد حرصت الحكومة على مراجعة قوانينها من أجل الوصول إلى تطابق نظامي مع مقاييس منظمة التجارة العالمية.

وكدوله نامية ذات موارد متزايدة ومصادر محدودة كامنة، فإن الأردن يحاول أن يحقق تقدما وتطورات على القوانين والتشريعات الجديدة من خلال معالجة تقوّي البحث والدراسات في هذا المجال، حيث صدر قانون المعاملات الالكترونية رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١ ليكون غطاء قانوني للمعاملات والتجارة الالكترونية عبر الانترنت.

هناك الكثير من الغموض يحيط بالقواعد القانونية التي ستحكم التجارة الإلكترونية، لأنه في هذه الحالة ليست القوانين الوطنية هي التي يجب التركيز عليها، بل إن التاجر والمستهلك الإلكترونيين سيدخلان في فضاءات قانونية أخرى متنوعة وشديدة التعقيد والتداخل، ولذلك فإنه يمكن القول أن القوانين الخاصة بالإنترنت بشكل عام، وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص، تحتل سلم الأولوية على أجندة المشرعين والمختصين القانونيين في الأردن والعالم، وهناك بعض الأنظمة القانونية العالمية التي قد بدأت بالفعل في وضع قواعد مبدئية بهذا الخصوص.

وعليه يمكننا أن نوجز تعريف للتجارة الالكترونية بشكل عام على أنها استعمال الشبكات الإلكترونية لاستبدال المعلومات والمنتجات والخدمات، وطرق الدفع للإعلان التلفزيوني، وأغراض الاتصال بين الأفراد (المستهلكين) والتجار، أو بين التجار أنفسهم، أو بين المستهلكين أنفسهم، أو من خلال الحكومات مع بعضها البعض، أو بين المستهلكين والحكومة. وهذا التعريف يشمل أنواع كثيرة للأنشطة التجارية التي تجري إلكترونياً، وهو ينقلنا لتوسيع مفهوم التجارة الإلكترونية لتشمل أيضا السلع والخدمات المشتراة إلكترونياً.

نادر تيّم
التفتيش القضائي

الكفاءة كأحد شروط اختيار الموظفين

من المعلوم أن القوى البشرية في أي مجتمع تمثل المورد الأول لثروات هذا المجتمع، ويزداد قدر هذه الثروات وعائدها بنمو كفاءة القوى البشرية التي تتكون منها وحسن استخدامها وفقا للأساليب السليمة، حيث أصبح من الأمور المسلّم بها أن كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتحقيق سياساته المرسومة له يتوقف على مدى حسن اختيار مثل هؤلاء الأشخاص.

وتتوقف جودة اختيار العنصر البشري على قيام هذا الاختيار على معايير يلزم أن يكون مردها إلى طبيعة العمل الذي سيعهد إلى الفرد بأدائه، بمراعاة صفاته وسلوكياته واستعداده لهذا العمل، حتى يسند إليه العمل المتلائم مع قدراته بما يؤدي هذا خير النتائج، ونجاح هذا رهن بمدى اتساع الوعاء الكمي والنوعي من الأفراد لإمكان اختبارها وفقاً للمعايير الموضوعة، حتى لا يترتب على نقصها الاضطرار إلى الالتجاء إلى ما هو دونها كفاية ومقدرة مما لا يحقق الصالح العام.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة ازدياد الطلب على الوظائف العامة كون الوظيفة العامة حق دستوري لمواطني الدولة التي ينتمون إليها، فضلا عن انتشار التعليم ومجانيته، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي مما أدى إلى تكالب الأشخاص على الوظائف العامة لما تضفيه من استقرار نسبي على شاغلها فضلاً عن الجاه والسلطان، ولذلك تتسابق جميع الدول على اختيار أكفأ العناصر البشرية لشغل الوظائف فيها، وتعمل على توفير التشريعات والضمانات لهم حتى ينصرفوا إلى تحقيق واجباتهم على أفضل حال، وهي في سبيل ذلك تتطلب بعض الشروط الواجب توافرها في الشخص المرشح للوظيفة، وذلك حتى تضمن وصول أكثر الأشخاص كفاءةً وقدرةً لإدارة وتسيير المرفق العام، والإطّلاع بأعبائه ومسؤولياته، ومن هذه الشروط شرط الكفاءة العلمية.

فمن المعلوم أن الوظيفة تمنح الموظف العام سلطات متشعبة وليدة المسؤوليات المتعددة تتعلق بسير المرافق العامة وأداء الخدمات العامة للشعب، لذلك يجب أن تتوافر لمن يشغلها الكفاءة العلمية والمعلومات الفنية التي تتطلبها، وتختلف هذه العناصر ومدى ضرورة تحققها في الموظف العمومي باختلاف الوظيفة العامة وطبيعة العمل فيها، ونوع الثقافة الذي يتطلبه فيمن يحسن أداؤه، كما تختلف الدول في الوسائل التي تتبعها للتحقق من توافر هذه الشروط في موظفيها، وفي المستوى الثقافي الذي تتطلبه فيهم، وفي التخصص العلمي أو الفني الذي قد تشترطه لشغل وظائف معينة، أو المجموع العام للوظائف فيها.

ويختلف مستوى هذا المؤهل باختلاف مستوى الوظيفة المراد إشغالها، فكلما كانت الوظيفة صعبة أو على مستوى عال من التخصص تطلبت من شاغلها حيازته لمؤهل علمي عال، وكذلك إذا كثرت الجامعات والمدارس في دولة ما وازداد عدد المتعلمين والمؤهلين فيها، فمن الطبيعي أن تشترط لإشغال وظائفها الحصول على مؤهلات علمية رفيعة المستوى.

والكفاءة العلمية كأحد الشروط الواجب توافرها لتولي الوظيفة العامة تشمل ثلاثة عناصر أساسية، يجب توافرها كلها أو بعضها، ويمكن أن يحل أحدها محل الآخر، وهي: المؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية، والتدريب في مجال العمل أو الوظيفة.

فالمؤهل العلمي هو اشتراط أن يكون المرشح لشغل الوظيفة حاصلا على درجة علمية من مستوى ونوع معين (شهادة الدكتوراه، الماجستير، البكالوريوس، الدبلوم، والشهادة الثانوية العامة) ويختلف مستوى المؤهل العلمي المطلوب كشرط للتعيين في الوظيفة العامة باختلاف الفئة الوظيفية والنظام الوظيفي الذي يحكمها.

أما الخبرة الوظيفية فهي تعتبر من عناصر الكفاية العلمية والعملية والتي تتطلبها العديد من التشريعات الوظيفية، وحتى تعتبر هذه الخبرة يجب أن تتفق مع وصف الوظيفة المراد شغلها، وأن تكون مكتسبة بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي سيعيّن على أساسه طالب الوظيفة.

في حين يلعب عنصر التدريب في مجال الوظيفة العامة دورا مهما ومؤثرا وبالأخص في الوظائف المهنية والحرفية والخدمات المساعدة، ويكون التدريب بالحصول على الدورات التدريبية المتخصصة في مجال معين كإدارة استخدام الوقت، وتطبيقات الحاسوب، إلى غيرها من الدورات المتخصصة.

وهكذا تبرز أهمية الموقع الذي يشغله الموظف العام، وكيفية اختياره لهذا الموقع، ودرجة كفاءته حتى يقوم بواجباته على أكمل وجه، فالموظف الكفؤ الماهر المثقف الأمين يؤدي إلى الارتقاء بالوظيفة العامة وبالتالي تطور الدولة ورقيها، مصداقاً لقوله تعالى: (إنّ خير من استأجرت القويّ الأمين).

منتصر العجارمة
استئناف الجمارك

إنـجـازات مـديـريـات وزار

مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية:

- استحداث عدد من الوظائف الجديدة.
- تعيين من مختلف الفئات.
- حوسبة خطة التدريب ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

مديرية الشؤون القانونية:

- إبداء الرأي في الاستشارات القانونية الواردة إلى المديرية.
- أبداء الرأي في طلبات التمييز بأمر خطي وإعادة المحاكمة.

مديرية حقوق الإنسان وشؤون الأسرة:

- مناقشة مسودة قانوني الحماية من العنف الأسري، والأحداث.
- التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالأحداث.
- إعداد تقارير حول الدعم القانوني للمرأة، وبرامج تمكين المرأة في المجالات القانونية.
- المشاركة في الورشة الوطنية حول العنف ضد الأطفال.
- عضوية الفريق الوطني لشؤون الأسرة.
- استحداث (جناح الأسرة) في قصور عدل عمان واربد والسلط والكرك.
- إعداد وثيقة مشروع لمراقبة أداء المحاكم في قضايا قتل النساء.
- التعاون في رصد الإجراءات المتعلقة بقضايا الشرف.
- الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل.
- التعاون مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.
- المشاركة في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.
- التعاون مع مؤسسة نهر الأردن.

مديرية شؤون المحاكم والمشاريع:

- استملاك قطع أراضٍ خاصة بمحاكم بداية عجلون وجرش والزرقاء، وتخصيص أرض لمحكمة بداية الرصيفة.
- طرح عطاء الأساسات لمحاكم بداية الزرقاء والرصيفة ومادبا.
- استلام قصور عدل اربد والسلط والكرك.
- استئجار مبانٍ خاصة بمحاكم صلح عين الباشا والرمثا والطيبة وبني كنانة والجفر.
- التصاميم الهندسية والفنية الخاصة بالمعهد القضائي الأردني، ودار القضاء العالي، ومحكمة الجنايات الكبرى.

مديرية الشؤون المالية:

- إعداد موازنة وزارة العدل للأعوام ٢٠٠٨– ٢٠١٠.
- العمل بنظام جديد للرواتب.
- استخدام البريد الالكتروني لتحويل الرواتب إلى البنوك.
- حوسبة صرف مستندات الأمانة.

مديرية تكنولوجيا المعلومات:

- إعداد أدلة فنية لجميع أنظمة الوزارة المحوسبة.
- حوسبة نظامي القبول والتسجيل، والتدريب المستمر في المعهد القضائي.
- حوسبة إشهار الذمة المالية.
- حوسبة نظام شؤون القضاة في المجلس القضائي.
- تطبيق نظام إيرادات المحاكم قي قصر العدل الجديد.
- نظام مراقبة الدوام.
- استكمال تشغيل نظلم (ميزان) في جميع المحاكم.
- إدراج الوزارة ضمن شبكة الحكومة الآمنة.

انجازات المعهد القضا

تشريعياً

- تخصيص (٧٠٪) من مقاعد دبلوم الدراسات القضائية لأوائل كليات الحقوق.
- تخصيص (١٥٪) على الأقل من المقاعد للإناث.
- ألا يقل معدل الثانوية العامة للمتقدمين عن (٧٠٪)، والتقدير الجامعي عن (جيد).
- زيادة أجور ومكافآت أعضاء هيئة التدريس.
- اعتماد التعليمات الخاصة بصندوق قضاة المستقبل الذي يشمل الفئات التالية:
  ١. أوائل الثانوية العامة و/ أو خريجو الحقوق بمعدل لا يقل عن (٩٠٪).
  ٢. طلاب السنوات الأولى والثانية والثالثة في كليات الحقوق.
  ٣. طلاب المعهد القضائي.

دبلوم الدراسات القضائية:

- قبول (٥٥) طالبا وطالبة للدراسة في المعهد بواقع:
  ١. (٤٢) من أوائل كليات الحقوق بينهم (٢٠) طالبة.
  ٢.(١٣) من كتبة المحاكم والمحامين بينهم (٤) طالبات.
- حوسبة العملية التدريسية.
- وضع وصف تفصيلي لكل مساق من مساقات الخطة الدراسية.
- تدريب الطلاب على مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية والمشاركة في النشاطات الخارجية.

التدريب المستمر:

- عقد (١٤٩) دورة تدريبية بمشاركة

رة العدل لعام ٢٠٠٧

- التعاون مع الجهات المعنية لحوسبة شهادة عدم المحكومية.
- المشاركة ضمن اللجنة الوطنية لأمن المعلومات.
- إطلاق خدمة التبليغات عبر الرسائل القصيرة (SMS).

مديرية العلاقات الدولية:

- إعادة تشكيل لجنة دراسة مشاريع اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي.
- اعتماد أسس طلبات المساعدة القضائية.
- تنفيذ عدد من طلبات المساعدة القضائية.
- الإشراف على برنامج العدالة الأوروبية المتوسطية.
- نقل (٩) سجناء أردنيين في الخارج لاكمال مدد محكومياتهم في الأردن.
- المشاركة في مفوضات نقل الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية.
- مخاطبة (الصليب الأحمر) حول أفضل الممارسات للتعامل مع المحكومين المرضى والطاعنين في السن.
- المصادقة على اتفاقية الجريمة المنظمة وملحقاتها.
- استضافة الاجتماع الأول لرؤساء النيابات العامة العرب.
- استقطاب ثلاث منح من الحكومة الفرنسية لدراسة اللغة الفرنسية والالتحاق بالماجستير.
- المشاركة في اجتماعات الإدارة العامة للشؤون القانونية في جامعة الدول العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.
- المشاركة في مؤتمر سلامة وعدالة حل النزاعات/ نورمبيرغ– المانيا.
- المشاركة ضمن الفريق الدولي لتقييم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- التحضير لمشاركة الوزارة في اجتماع مجلس وزراء العدل العرب.
- الرد على استفسارات المحاكم بخصوص الاتفاقيات القضائية.

مديرية الاتصال:

- إعداد إستراتيجية الاتصال والعلاقات العامة للأعوام (٢٠٠٨–٢٠٠٩).
- إعداد دليل إجرائي ينظم العلاقة مع الإعلام.
- إطلاق المواقع الالكترونية لوزارة العدل، والمجلس القضائي، والمعهد القضائي.
- فوز موقع وزارة العدل بالجائزة الفضية كأفضل موقع حكومي أردني لعام ٢٠٠٧.
- تصميم عدد من اللوحات والمطبوعات الإرشادية وتوزيعها على المحاكم والجمهور.
- تنظيم مسابقة قضائية إذاعية (٣٠ حلقة) خلال شهر رمضان المبارك.
- إطلاق نشرة وزارة العدل الإخبارية بواقع (٣) أعداد سنويا.
- إطلاق لجان النشاطات الثلاث (الاجتماعية، الثقافية، الرياضية)، وتعميمها على جميع محاكم المملكة.
- تعميم صناديق الاقتراحات والشكاوى على جميع محاكم المملكة.
- المشاركة في تطوير شاشات محطة الاستعلامات الالكترونية.
- إعداد لوحة شرف خاصة بوزراء العدل السابقين.
- إطلاق مبادرة (كتاب تكريم القضاة).
- إصدار (١٥٧) خبرا صحفيا مختلفا إضافة إلى تغطيات مندوبي وسائل الإعلام.
- تنظيم (٨) جولات صحفية، ومؤتمرين صحفيين.
- تنظيم والمشاركة في (١٦) مؤتمرا، و(١٦) ندوة، و(٢٦) ورشة عمل.

ئي الأردني لعام ٢٠٠٧

(٢٤٩٣) قاضيا وموظفا من أقاليم الشمال والوسط والجنوب.

- تحديد الإحتياجات التدريبية لعام ٢٠٠٨ ووضع مسودة خطة التدريب الإلزامي الخاصة بها.
- إعداد نماذج خاصة لتقييم الدورات والمدربين.
- حوسبة قاعدة بيانات ببرنامج التدريب المستمر.

التعاون المحلي والدولي:

- توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الفلسطيني..
- تدريب كوادر من مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، ومدعين عامين من العراق.
- عقد ندوات ودورات تدريبية متخصصة في مجالات: غسل الأموال، البيئية، المنافسة، الإعلام، الوساطة، إعداد المدربين، تنازع القوانين، المطبوعات والنشر، الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

القدرات المؤسسية:

- إعداد مشروع هيكل تنظيمي جديد تمهيدا لإقراره.
- مسودة الوصف الوظيفي لكافة مديريات واقسام المعهد.
- اطلاق مبادرة (حاسوب لكل موظف).

البنية التحتية:

- حوسبة المكتبة ورفدها بالمراجع والكتب.
- توفير خدمة الإنترنت وبرنامج (عدالة) لطلاب وموظفي المعهد.
- تطوير مختبر الحاسوب وتزويده بالأثاث والتجهيزات.

نسجت له من الأهداب كوفية ومن شعري نسجت له عقالا

بهذا المقطع الشعري الذي يتغنى بالوطن استهل فنانو (فرقة المسرح التفاعلي) عرضهم المسرحي (جار القمر) من إخراج الدكتور مخلد الزيودي وألحان الفنان نصر الزعبي، وذلك ضمن فعاليات الأمسية الثقافية الثالثة التي نظمتها اللجنة الثقافية في وزارة العدل على مسرح غرفة تجارة العقبة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٦ تحت رعاية وزير العدل السابق الأستاذ شريف الزعبي، يرافقه الإعلامي الشهير محمد الوكيل والفنان الأردني عمر العبداللات.

وتضمنت المسرحية (الغنائية الدرامية التلفزيونية) عرضا لمقاطع من تاريخ الأردن تراوحت مشهديتها التفاعلية ما بين السرد والإلقاء وغناء مقاطع منتقاة من الشعر الفصيح للشاعر الكبير حيدر محمود والشعر النبطي للأمير الفارس نمر بن عدوان، حيث شارك الزعبي في أداء هذه المقاطع التي تستمد مفرداتها من البيئة الأردنية كل من الفنانتين أليسار الزعبي وآلاء زيتون، وبمرافقة إيقاعية من قبل عضوي فرقة أمانة عمان الكبرى محمود سعيد وخليل إبراهيم.

وصاحب أداء الفنانين عرض تلفزيوني لمواد فيلمية جابت حواضر الأردن بمدنه الأثرية وقلاعه وتقلبات الليل والنهار على جباله وسهوله وبواديه التي احتضنت الأنبياء، وموقعي معركتي مؤتة واليرموك.

وتناول العرض عددا من الشخصيات التاريخية البارزة التي ولدت في الأردن وترعرعت على أرضه وعاشت على ثراه، وفي مقدمتها أمير معان فروة بن عمرو الجذامي أول من دخل الإسلام من أبناء بلاد الشام استجابة للرسالة التي بعثها الرسول صلى الله عليه وسلم، والقائد العسكري الذي فتح شمال إفريقيا موسى بن نصير، والشاعرة المتصوفة عائشة الباعونية، مع سرد لأهم المحطات في حياة هذه الشخصيات ودورها في التاريخ العربي والإسلامي.

ويأتي تنظيم هذا العرض المسرحي الذي غطى محاكم الجنوب البالغ عددها (٣٢) محكمة يعمل بها (٦٠) قاضيا و(٣٦٨) موظفا إداريا.. استكمالا لنشاطي اللجنة الثقافية السابقين اللذين اشتملا على تنظيم أمسية شعرية في عمان لمحاكم الوسط بمشاركة نخبة من الشعراء المحليين، وندوة ثقافية في اربد لمحاكم الشمال بعنوان (أهمية الثقافة في مؤسسات القطاع العام).

وفي نهاية العرض قام وزير العدل السابق الأستاذ شريف الزعبي بتسليم دروع وزارة العدل التقديرية إلى أعضاء الفرقة، وللإعلامي الوكيل، وللفنان العبداللات الذي اختتم الأمسية بباقة من أغانيه الوطنية والشخصية التي تفاعل معها الحضور مثل (مهيوب يا ها الوطن مهيوب) و(جيشنا جيش الوطن) و (كيف الهمة عالية) و(يا سعد).

قام مركز الحسين للسرطان بتكريم (موظفي وزارة العدل) كأحد (شركاء الخير) ضمن فئة (داعم خاص)، وذلك في إعلان الشكر الذي نشره المركز في الصحف اليومية تقديرا للأفراد والوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات العامة والخاصة التي تقدمت بدعمها المادي للمركز خلال عام 2007.

وكانت اللجنة الاجتماعية في الوزارة قد قامت بتنظيم حملة تبرعات على مدار شهري آب وأيلول من العام الماضي لصالح تمويل إنشاء غرفة طبية متكاملة ضمن التوسعة الجديدة لمركز الحسين للسرطان.

وقد شملت الحملة السادة القضاة النظاميين والموظفين الإداريين في وزارة العدل والمعهد القضائي الأردني وجميع المحاكم النظامية في المملكة، حيث تم اقتطاع (5) دنانير من راتب كل قاضي عن كل شهر، و(2) دينار من رواتب الإداريين، وبمجموع إجمالي بلغ (15) ألف دينار، إضافة إلى حوالي (3) آلاف دينار تبرع بها معالي وزير العدل السابق الأستاذ شريف الزعبي من جيبه الخاص.

ثقافتنا هويتنا

دعما منها لحملة (مكتبة الأسرة) التي أطلقتها وزارة الثقافة ضمن (مهرجان القراءة للجميع) الذي يحظى بالرعاية الملكية السامية تحت شعار (اقرأ من أجل وطن أجمل)، قامت وزارة العدل من خلال لجنتها الثقافية بشراء ما مجموعه (٢٥٠٠) كتاباً لتوزيعها كهدية على موظفي الوزارة تشجيعاً لهم على القراءة وإنجاحاً لهذه المبادرة الوطنية المميزة.

وقد قامت اللجنة الثقافية بحصر اختيارات الموظفين من بين الـ (٥٠) عنوانا التي طرحتها وزارة الثقافة للتداول بأسعار تشجيعية (٢٥ قرشا لكتب الأطفال و٣٥ قرشا للكتب الأخرى)، والتي تضم مجموعة منتقاة من الكتب في شتى مجالات الآداب والعلوم، حيث تم تخصيص عشرة كتب لكل موظف من موظفي الوزارة، وكذلك كميات إضافية لرفد مكتبات المحاكم.

وتأتي هذه الخطوة امتداداً لمبادرة وزارة العدل السابقة (مكتبة لكل قاض)، حيث كانت الوزارة قد قامت برفد المكتبات الشخصية للسادة القضاة باختياراتهم من أمهات المراجع الفقهية والقانونية، وبواقع (٤٠ - ٥٠) كتابا لكل قاض بقيمة (٣٠٠) ديناراً، وذلك تقديراً لطبيعة عمل القضاة التي تتطلب منهم البحث ومطالعة القضايا خارج أوقات العمل الرسمي.

"بداية مادبا" بطلاً على حساب "التنفيذ القضائي"

فاز فريق محكمة "بداية مادبا" بالمركز الأول في دوري خماسيات كرة القدم الذي نظمته اللجنة الرياضية في المحكمة، وذلك بعد فوزه في المباراة النهائية على فريق "التنفيذ القضائي" بنتيجة (٥-٢)، وقبلها الفوز على فريق "محكمة البلدية" بنتيجة (٦-٤).

ويأتي تنظيم هذا الدوري كباكورة لنشاطات اللجنة الرياضية في محكمة بداية مادبا، وذلك بعد قرار وزارة العدل بتعميم تجربة لجان النشاطات (الاجتماعية، الثقافية، الرياضية) على جميع المحاكم النظامية في المملكة في ضوء النجاح الكبير الذي حققته هذه اللجان في الوزارة، وبحيث تتمتع كل لجنة من لجان المحاكم بالاستقلالية لتنظيم النشاطات والفعاليات الخاصة بها مع التزام مديرية الاتصال في الوزارة بتوفير الدعم المادي والإداري اللازمين بهذا الخصوص.

وكانت مديرية الاتصال قد قامت بتطوير دليل إجرائي ينظم عمل لجان النشاطات، ومن ثم تعميم هذا الدليل على جميع جميع المحاكم النظامية بعد اعتماده رسميا من قبل وزير العدل، وذلك بهدف تنسيق الجهود، وتوحيد العمل، الأمر الذي يؤهل اللجان من التوسع في نشاطاتها الخاصة أو المشتركة على مستوى مناطقها، أو المستوى الوطني، أو مستوى نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة.

"فيك تركض فيك تمشي"

تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن الحسين المعظم، شارك ثلاثون موظفا وموظفة يمثلون اللجنة الرياضية في وزارة العدل في سباق نصف ماراثون البحر الأحمر الذي جرى في مدينة العقبة بتنظيم من جمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب بهدف توفير الدعم المادي للمرضى غير القادرين على تأمين تكاليف الجراحة والعلاج.

وتوزعت مسافة السباق على (٢١، ١٠، ٤,٥) كم وصولا إلى نقطة النهاية في ساحة الثورة العربية الكبرى على شاطىء البحر الأحمر، حيث تم بعد السباق تتويج الفائزين والداعمين بالميداليات والشهادات التقديرية في حفل خاص تخللته فقرات ترفيهية منوعة بمشاركة حاشدة من المتسابقين وأبناء المدينة وزوار العقبة من شتى أنحاء العالم.

الإدارة بالتهويل...!!

تنويه: تم في العدد السابق نشر مساهمة بعنوان (فريق عمل) فات مقدمها سهوا الإشارة إلى المصدر الذي أخذت عنه هذه المادة وهو كتاب (ومضات إدارية) لكاتبه (إبراهيم كشت).

أسرة تحرير نشرة وزارة العدل الإخبارية تعتذر عن هذا الخطأ غير المقصود، وتتشرف بأن تضع بين يدي قرائها المادة التالية المنقولة عن هذا الكتاب القيم، والذي يتضمن صورا من الواقع الإداري، وأفكارا إدارية عرضت بأسلوب القصة والخاطرة والحوار.

كان أول ما قام به المدير الجديد حين تسلم منصبه هو زيارة مدير المؤسسة السابق، حيث قال له بفضول من يسعى للتعلم:

– علمني مما علمك الله من فنون إدارة البشر والتعامل معهم إبان فترة خدمتك الطويلة.

ملأت فقاقيع الغرور صدر المدير السابق، وانتشت بالزهو نفسه، ثم قال بلهجة الواعظ الناصح:

– اسمع يا بنيّ، إني أعلمك قواعد في العمل لا تجدها في كتب، ولا تسمعها في برنامج تدريبي، إنها خلاصة الخبرة وطول التجربة..

عليك يا بنيّ بأسلوب الإدارة بالتهويل، ويتجلى مفهوم هذا الأسلوب في أن تضخم كل خطأ يأتيه مرؤوسيك، وتنفخ بالحبة حتى تجعل منها قبة، صور لهم الهفوة على أنها جناية، والزلة على أنها جريمة، والسهو البسيط على أنه كارثة كبرى..

فإذا وردتك مثلا مذكرة فيها خطأ مطبعي، حاذر أن تصححه بيدك وتتغاضى، عليك أن تضع دائرة كبيرة حول الخطأ بالخط الأحمر، وإزائها علامة استفهام، ثم علامة تعجب، ثم عليك أن تطلب إلى مكتبك المسؤول الذي رفع المذكرة، والموظف الأدنى الذي صاغها، والموظفة التي قامت بطباعتها، وتعنّفهم بشدة، وتهول لهم الأمر حتى يعتقدوا بأنه لولا انتباهك لهذا الخطأ لتحملت المؤسسة وزرا كبيرا وخسارة باهظة!!

ثم توقف المدير السابق عن الحديث لحظة، وراح ينظر إلى المدير الجديد ليرى وقع كلماته في نفسه، وحين وجده منصتا دون تعليق، أردف يقول:

– وعلى هذا المثال قس يا بنيّ كل ردود أفعالك إزاء أعمال مرؤوسيك، إنهم بذلك يتعلمون تجنب الخطأ، وستجدهم يقولون لأنفسهم: (إذا كانت هذه الهفوة جريمة، فكيف إذن بالزلة الكبيرة إن وقعت)؟!

وعندئذ ستراهم يعملون بانتباه اكبر، وهمة أعلى، ودقة أفضل، ولسوف يرتعدون، ويراجعون أعمالهم عشر مرات قبل رفعها إليك.

هز المدير الجديد رأسه في إشارة إلى أنه ما زال يسمع، وفي حين استطرد المدير السابق في نصائحه وعظاته، كان المدير الجديد يحدث نفسه قائلا:

– الآن أدركت لماذا كان موظفوك لا يبادرون إلى أي عمل من تلقاء أنفسهم، ويقتصرون على أداء ما هو مطلوب منهم بحرفياته، وكانوا يصرفون ساعة في العمل الذي يمكن إنجازه في عشر دقائق..

لقد كانوا معذورين في أن لا يبتكروا، ولا يبدعوا، ولا يقترحوا، فإنهم كانوا يخافون هول الخطأ..

أما أنا فسوف أقول للموظفين: (إن الذي لا يعمل هو الذي لا يخطئ، وحين أحاسب على الخطأ سوف أميز الخطأ الناتج عن الاجتهاد، والخطأ الناتج عن السهو، والخطأ الناتج عن الإهمال، والخطأ الناتج عن سوء النية..

ولسوف أسأل المخطئ أربعة أسئلة: لماذا أخطأت؟ وكيف ستصحح الخطأ؟ وكيف تتجنب مثل هذا الخطأ مستقبلا؟ وما أنت فاعل لو كنت أنت المدير وأنا الموظف المخطئ)؟!

أيها الإنسان... تأدّب!!

(إن كاتبا هذا علمه وهذا أدبه وهذه تجاربه ينبغي له أن لا تغيب أفكاره عن الناس، فإذا كان في هذه الأفكار نفع للناس فإن فيها لذة لروحه وشعوره).

(إن كاتبا هذا علمه وهذا أدبه وهذه تجاربه ينبغي له أن لا تغيب أفكاره عن الناس، فإذا كان في هذه الأفكار نفع للناس فإن فيها لذة لروحه وشعوره).

بهذه الكلمات اختار شفيق جبري أن يقدم كتاب الأديب الراحل الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة بعنوان (من الأيام)، والذي تضمن نصوصا مختارة من مقالات الكاتب المنشورة في صحيفة (الأيام) المحتجبة جنبا إلى جنب مع مساهمات كبار رجال الفكر والأدب والمعرفة في الوطن العربي.

وقد جاء الكتاب الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ضمن منشورات اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٢ في (٢٢٧) صفحة من القطع المتوسط، وتضمن (٤١) نصا متنوعا تعكس اتساع أفق الكاتب وتنوع ثقافته ونضوج تجربته ومعاصرته لأهم الأحداث.. ومن بين هذا النصوص اخترنا هذا النص بعنوان (تأدب).

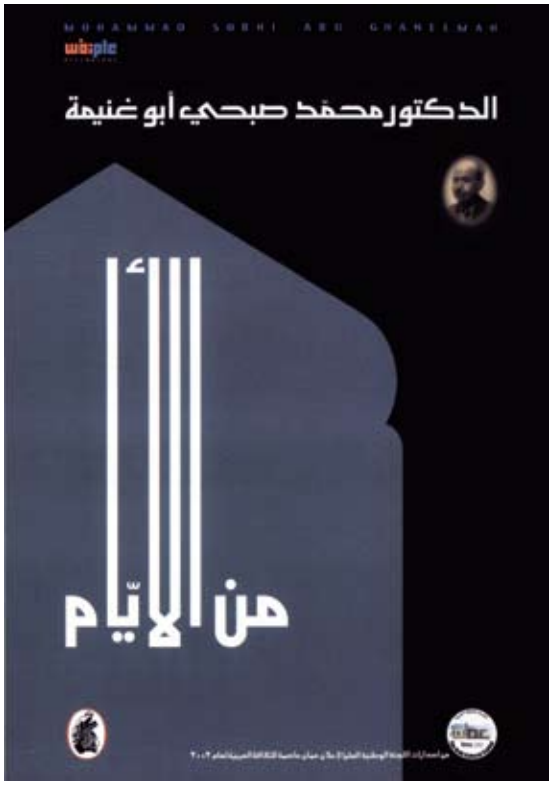

في المكان الذي يسمونه الكون، والذي تشمل أرضنا نجما صغيرا من نجومه، يؤكد العلماء رؤية ألف وخمسمائة مليون نجم، ويسجلون بمراصدهم وحساباتهم أن هذا الرقم لا يشمل إلا سديما واحدا من سدم هذا الفضاء.. هناك سدم تحتوي على ألفي مليون نجم!

في هذا المكان الذي هو الكون يقرر أولئك العلماء أنفسهم وجود مليونين من هذه السدم! إذا ضربت هذه الملايين من السدم بآلاف الملايين من النجوم الموجودة فيها ظهر لك العدد الذي لا يحصى لمجوعة النجوم التي في الكون!

كل هذه الآلاف من ملايين ملايين من النجوم تجري بسرعة رهيبة لمستقر لها على محور ثابت وقانون ثابت!

ولا خوف من خطر التصادم بين كل هذه المجموعة، وذلك لسبب واحد؛ وهو أن هذا الكون من السعة والامتداد بحيث لا تشغل كل هذه الأرقام الفلكية من النجوم الفلكية إلا ما تشغله عشر نحلات موزعة على فضاء الأربع أنحاء من الكرة الأرضية!

ولكي نأخذ فكرة أوضح عن سعة الكون وامتداده تصور أنك لو أرسلت موجة لا سلكية إلى المريخ لوصلت إليه في ظرف دقيقتين فقط، ولكن هناك نجوم في أطراف هذه الفضاء لو أرسلت إليها هذه الموجة وهي بسرعة (١٨٦) ألف ميل في الثانية لاحتيج للوصول إلى مدة لا تقل عن (١٤٠) مليون سنة ضوئية!

...

في هذا المكان بالذات، أي في الكون، يعيش مخلوق ضئيل يسمى (الإنسان)!

هذا الإنسان يشغل من الكون مترا وبعض المتر، ويزن جزءا من عشرة آلاف مليون مليون مليون جزء من أي كوكب صغير فيه!

في هذا المكان، كم وكم حاول هذا الإنسان أن يتطاول على صاحب المكان تارة بالغرور وبالبهتان وتارة بالظلم والطغيان!!

...

أيها الإنسان: (تأدّبْ)!!

أمل حسن
تكنولوجيا المعلومات

في مولد نور الهدى

هي أكثر من ذكرى وأكثر من عيد، هي الفرحة والعبرة التي لا يحدها مكان ولا يطويها زمان، وهي الدروس في مكارم الأخلاق، إنها ذكرى مولد رسول الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم التي لا يضاهيها في الوجود حدث من الأحداث، لذا يحتفل كثير من المسلمين بيوم المولد النبوي الشريف الذي يصادف (١٢) ربيع الأول على أنه مقتضى المحبة والتعظيم لرسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، ولأن يوم مولده يوم مبارك ففيه أشرقت شمس الهداية وعم النور هذا الكون، وقد كان الرسول يصوم يوم الإثنين ولما سئل عن ذلك قال: (ذاك يوم ولدت فيه ويوم بعثت فيه).

وإذا كان العظماء يحتفلون بمولدهم ومناسباتهم فالرسول أولى بذلك بكونه أعظم العظماء وأشرف البشر، ولكن اختلف الناس بطريقة إحتفالهم بمولده صلى الله عليه وسلم، فمنهم من يجتمع على شكل حلقات تُقرأ فها سيرة الحبيب، أو تلقى فيها خطب الموعظة وقصائد المديح، ومنهم من يصنع الطعام والحلوى ويوزعه على القريب والبعيد، ومنهم من يحتفل في المساجد، وآخرون يقتصرون على الاحتفال ببيوتهم، فما حكم مثل هذه الإحتفالات، وأيها يليق بمقام المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم؟

للإجابة على هذا السؤال تحدثنا مع الدكتور محمد القضاة أستاذ الشريعة في الجامعة الأردنية، والذي أوضح بأنه لم يعرف عن الصحابة رضوان الله احتفالهم بعيد مولد النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم كانوا يعيشون أقواله وأفعاله بحذافيرها يوما بيوم، وكانوا يطبقون السنة الشريفة باعتبارها تفسير وتوضيح للقرآن الكريم، وبدون السنة النبوية لا يستطيع المسلم أن يفهم الإسلام.

ولكن مع تتالي العصور، وتباعد المسافة من عهد الرسول عليه السلام، فقد بدأ المسلمون يحتفلون في كل عام بيوم مولده الشريف، والأصل ألا يقتصر الإحتفال على طقوس ميتة، وإنما يتعداه إلى إحياء سنة رسولنا الكريم والتأسي به في كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، وذلك عملا ومصداقا لقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة).

فإذا تم الإحتفال بهذه الصورة، وتذكر الناس السيرة النبوية وكان الحث والتحفيز لإتباع الإسلام الذي جاء به النبي عليه الصلاة والسلام فنعم الإحتفال، أما إذا اقتصر على مجرد أناشيد وطعام دون أن يكون لذلك معنى حقيقي فإن هذا يتنافى مع عظمة رسول الله وسيرته العطرة.

ويختتم د. القضاة حديثه بالتذكير بأننا هذه الأيام أحوج ما نكون إلى إظهار عظمة الرسول الكريم، وبيان رسالة الإسلام العالمية السمحة التي تدعوا إلى الأخوة الإنسانية ونبذ التطرف والعنف، خاصة في وقت تتناهى فيه إلى أسماعنا أصوات تخرج من هنا وهناك تستهزء وتسخر من شخص رسول البشرية صلى الله عليه وسلم، علما بأن الإساءه للرسول الكريم هي إساءة للإسلام ولكل مسلم على هذه الأرض، لذا علينا جميعا أن نكرم نبينا ومعلمنا في جميع المناسبات الإسلامية بما يليق بشخصيته وعظمة قيادته لهذه الأمة العظيمة.

نهلة عويس
مديرية الاتصال

تقول...

حبيبتي تقول في الرسالة الجديدةْ..
أنها تود لو أبني لي قصيدةْ..
في موطني العزيز،
في البلدة السعيدةْ
في كرمنا المزروع بالتفاح،
في الحصيدةْ
في فجر يوم باسم وضحكة وليدةْ
بارك لنا يا ربنا مواسم الحصاد
بغيمةٍ حميدةْ..

حبيبتي تودّ لو أبني لي قصيدةْ
في موطني العزيز،
في الغابة الخضراءْ
في الماء والهواءْ
في الرمل والصحراءْ
يا غابتي العنيدةْ..
هيا بنا تحركي يا غربةَ الشقاءْ
يا ليتني أعود
من غربتي البليدةْ..
فموطني أحق بي، وريشتي
سماؤه الزرقاء دائما حرير
حنونةٌ رغيدةْ..
أشجاره تطاول السحاب
فروعها مديدةْ..
زهوره أنداؤها تفيض بالغرام
كطائر يحوم في السماء
يا موطني العزيز
روحي فدى ثراك
اسقيه من دمي
ماذا أقول لموطني؟
يا موطن القصيدةْ...

محمد عبدالرحمن القضاة
بداية عجلون

عمان.. قافية الضوء

في المقبلِ من ليلكةٍ
حلّتْ على بنفسجِها
عيناي ْ..

قلتُ أساوي بيني
وليلتَها
لا ينفثُ البنفسجُ
إلاي ْ..

أنا
عمان
لي في القدسِ مئذنةٌ
ولي
في كلّ بحرٍ
نايْ..

في المقْبِلِ من ليلكةٍ
لي لغةٌ
أقبضُ مترَعها
بصهيلي
قلتُ
أغرقُ نايَ الكلام بغيثي
وأعلّقُ مرآةَ قلبي
بين عشب القصيد
وبيَ هواي ْ..

أنا عمان..
فراشةُ الروح
ساحلُ الدهشةِ الأولى
برقُ النشيدِ
وفرشْتُ لخيلِ الشعرِ
صباي ْ..

في المقبلِ من ليلكةٍ
أصعدُني
من فوهة الحلمِ
أركضُ
خلفَ ماءٍ في الشجونْ
أزرعُني
على باب القصيدِ
امرأةً ذات لحنٍ
قلتُ
سأحدّدُ الضُّحى
على شفة الكلام
وأسقي عطش اللّيلِ بضوئي
أنا عمان
قافية الضوء
نثرُ زعفرانٍ
في تلال الروحْ
أنا عمان...
من يقنصُ الضُّحى
سواي ْ..

من يزرعُ الحكمةَ
في باحة الأحلامِ
سواي ْ..

أنا عمان
لا روحي نارٌ أضرمُها
وكأسي
لا ريحَ ترصدُها
سواي ْ...

صفاء أبو خضرا

لا عمل بلا علم.. والعدل فوق الوظيفة

ارتأت أسرة تحرير نشرة وزارة العدل الإخبارية أن يكون ضيفها لهذا العدد سعادة القاضي محمد عيد نائب رئيس محكمة النقض (التمييز) المصرية، والذي حل ضيفا على الوزارة وعلى الأردن في إطار التعاون المستمر بين الجهازين القضائيين الأردني والمصري في شتى مجالات العمل القضائي، وذلك لما تمثله هذه الزيارة الكريمة من عمق العلاقات الودية المميزة التي تجمع الشقيقتين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وحرصهما الدائم على تبادل الخبرات والتجارب بما يخدم العدالة الناجزة ويعود بالنفع على شعبي البلدين الحبيبين.

الاسم؟

– القاضي محمد عيد سالم، نائب رئيس محكمة النقض المصرية، والمستشار الفني لرئيس المحكمة، والأمين العام للمجلس القضائي الأعلى.

الحالة الاجتماعية؟

– متزوج ولدي ثلاثة أبناء، ولد وابنتان، الأكبر يعمل وكيل نيابة وفي طريقه لأن يصبح قاضيا في المستقبل، والوسطى صحفية خريجة إعلام، والصغرى طالبة سنة ثالثة في كلية الحقوق.

هل كان لك تأثير في قرار أبنائك حول التخصص الدراسي؟

– في قرارة نفسي كنت أتمنى أن يتوجه أبنائي لدراسة الحقوق، ولكنني تركت لهم حرية الاختيار ولم أمارس عليهم أي ضغوطات بهذا الخصوص، بل كنت حريصا على إبراز الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجههم في هذا المجال حتى يكون اختيارهم عن وعي وقناعة، فأنا أؤمن بأن الإنسان يجب أن يعمل في التخصص الذي يحبه حتى يتقن عمله، وبالفعل اختار ابني الأكبر العمل في مجال القانون وقد أثبت جدارة في ذلك.

هل يمكن أن تحدثنا عن طبيعة زيارتك للأردن؟

– على المستوى الشخصي أنا مسرور أن أتيحت لي الفرصة لزيارة هذا البلد الجميل الذي لم تسبق لي زيارته من قبل، ولقد اكتسبت

خلال هذه المدة القصيرة العديد من الصداقات مع زملاء أعزاء من الجهاز القضائي الأردني وهو ما اعتبره المكسب الحقيقي من الزيارة.

وأنا أرى ضرورة تكثيف مثل هذا النوع من الزيارات المتبادلة الرسمية وغير الرسمية بين جميع الأشقاء العرب في جميع البلدان العربية، فمن خلال زياراتي العديدة كنت ألمس دائما أننا جميعا في واقع الأمر شعب واحد لا فرق بيننا في الشعور أو التفكير، ولعل الدليل على ذلك سرعة الألفة والمودة التي تنشأ بين أي مواطنين عربيين يلتقيان في الخارج بغض النظر عن جنسيتهما.

أما على مستوى العمل فإن الانطباع الأساسي الذي خرجت به هو حرص وجدية جميع الأشخاص الذين التقيت بهم من وزير العدل وأمين عام الوزارة، وسائر الزملاء القضاة والموظفين العاملين في الجهاز القضائي على تطوير جهازهم، والارتقاء بمستوى عمله وخدماته، والاستفادة من تجارب وخبرات الدول الشقيقة والصديقة، وأنا متفائل بأن هذا الحماس نحو التحديث سيكون له نتائج طيبة في القريب العاجل.

ما هو أكثر شيء لفت انتباهك في الأردن؟

شد انتباهي التباين ما بين عمان والقاهرة حيث الازدحام هناك أشد والمباني أكثر ارتفاعا، كما لفت نظري طبيعة عمان الجبلية وبناء الحجر الأبيض اللذان يضفيان على المدينة طابعا جماليا خاصا.

ولقد تجولت في بعض مناطق عمان الحديثة والقديمة، وصليت في مسجد الملك الراحل الحسين بن طلال، ولكن للأسف نظرا لقصر مدة الزيارة وضغط العمل لم يتح لي المجال للتعرف أكثر على مواقع البلد ومعالمه الأثرية والسياحية، وهو ما يمكن أن يخصص له زيارة شخصية خاصة في المستقبل.

ما هي أغرب المواقف التي مرت بك خلال خبرتك الطويلة في العمل القضائي؟

– عندما كنت وكيلا للنيابة توليت التحقيق مع شخص متهم بارتكاب أربعة جرائم سرقة بالإكراه، وكان المتهم حينها في المستشفى نتيجة إصابة لحقت به أثناء مقاومته إلقاء القبض عليه، وقد حرصت على استجواب المتهم وحدي دون حضور رجال الشرطة، وبالفعل نجحت من خلال تجاذب أطراف الحديث معه في الحصول على اعتراف منه بارتكاب الجرائم الأربع، ومن ثم قمنا بإحالة القضايا إلى محكمة الجنايات، ولكن المحكمة قضت ببراءة المتهم من جميع التهم.

وبعد شهر من الإفراج عن المتهم، وبينما كنت أنظر في قرار تمديد حبس متهم آخر على ذمة جريمة قتل، فوجئت بأن الشخص المقتول هو ذاته السارق الذي تمت تبرئته، حيث تبين أن هذا الشخص قد عاد بعد الإفراج عنه لارتكاب سرقاته، ولكنه في أثناء محاولته سرقة أحد الأشخاص بالإكراه قد قام باهانة هذا الشخص، فما كان من هذا الضحية تحت تأثير الغضب إلا أن اختطف السلاح من يد السارق وقتله به، ليصبح الجاني ضحية، والضحية جاني، ولينال السارق حكم القدر بعد أن فر من حكم المحكمة!!

ماذا تعني (روح القانون)؟

– روح القانون لا تعني إلغاء القانون، وإنما أن أتصرف في إطار القانون بما يحقق العدالة ويضمن حقوق جميع الأطراف، ومن حق المتهم ومحامي المتهم أن يقول ما يشاء وأن يستشهد بما يشاء، ولكن من حقي أيضا كقاضي أن أصدر قراري في هذا كله، وأولا وآخرا يبقى العدل فوق الوظيفة.

كلمة ترغب بتوجيهها إلى الحقوقيين الشباب؟

– أولا التزود من العلم لأنه لا عمل بلا علم، وثانيا الإخلاص، قال تعالى: (إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه).

إطلاق نار...

يبدو أن طرق الطعن القانونية لم ترق لمهاجر ألباني يبلغ من العمر (٤٠) عاما، الأمر الذي دفعه لقتل زوجته وقريب لها بالرصاص قبل أن تنجح الشرطة في إطلاق النار عليه وتصرعه، وذلك أثناء جلسة للنظر في قضية طلاق الزوجين أمام محكمة في بلدة (ريجيو اميليا) شمال (إيطاليا)!!

وهستيريا...!!

تسببت تسع نساء بفوضى عارمة داخل إحدى المحاكم البحرينية بعد أن حكم القاضي على ثلاثة متهمين بالحبس لمدة عشر سنوات، حيث حاولت زوجة وشقيقات أحد المتهمين الاعتداء بالضرب على هيئة المحكمة بعد نطق الحكم.

أما المتهم المعني فقد تم نقله على الفور إلى المستشفى بسبب فقدانه القدرة على التنفس، كما استدعى رجال الأمن سيارة الإسعاف لإسعاف النساء الثائرات من حالة الهستيريا التي اجتاحتهن.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها على خلفية قيام المتهمين بسرقة رواتب عمال إحدى الشركات في الطريق العام بعد أن تعقبوا الموظف الآسيوي حامل النقود حال خروجه من البنك، وقاموا بصدم سيارته عدة مرات إلى أن شلت حركته نتيجة لإصابته بكسر في الحوض ونزيف مما مكنهم من الاستيلاء على النقود.

خمسون عاماً دون محاكمة

بعد نصف قرن من السجن الاحترازي دون محاكمة تم أخيرا إطلاق سراح العجوز السريلانكي (دي. بي. جايمس) الذي نسيت الإدارة الجنائية أمره تماما طوال هذه السنوات إثر ضياع ملفه وسط الإجراءات البيروقراطية.

وكان (جايمس) قد اعتقل في آب ١٩٥٨ وهو بعمر (٣٠) سنة بتهمة الاعتداء على والده وجرحه بالسلاح الأبيض، حيث نقل وقتها إلى مستشفى للأمراض النفسية ثم أعيد إلى السجن ليضيع ملفه في هذه الأثناء.

وقد لفت (جايمس) الأنظار إليه أواخر عام ٢٠٠٧ عندما نقل إلى مستشفى في العاصمة السريلانكية كولومبو لتلقي العلاج، الأمر الذي أجبر الإدارة الجنائية على البحث عن ملفه. وقد قدمت المحكمة التي أمرت بإطلاق سراح (جايمس) بكفالة اعتذاراتها عن هذه الحادثة التي وصفتها بـ (النادرة والمثيرة للاستياء والاستغراب).

ولم يشتك (جايمس) المتحدر من قرية صغيرة من سجنه على الإطلاق (لأنه يجهل كل ما له علاقة بالقانون) على تعبير محاميه الذي يعد الوثائق حاليا للمطالبة بتعويض يبلغ (١,٥) مليون روبية (١٤ ألف دولار) لتسديد ثمن علاجات (جايمس) الطبية في السجن، أي ما يوازي (٢٨٠) دولارا لكل عام أمضاه خلف القضبان.

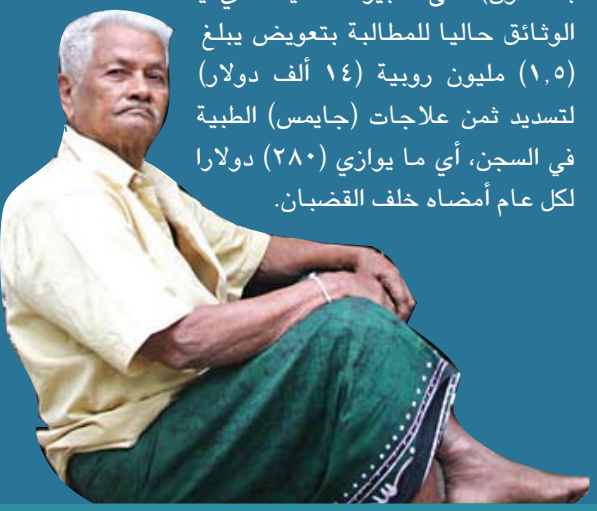

لحوم بشر.. وركبة صناعية.. وذكر نعام!!

شهدت المحاكم الألمانية العام الماضي العديد من القضايا الغريبة وأغربها إعادة محاكمة مهندس الكمبيوتر (أرمين مايفس) الذي أدانته المحكمة عام ٢٠٠٢ بقتل وأكل رجل آخر تبرع طوعا بأن يُفعل به ذلك.

وكان (مايفس) قد حصل على ضحيته بعد إعلان نشره عبر الإنترنت، واعتقل بعد نشره إعلانا آخر بحثا عن متبرع آخر يرضى بأن يُقتل ويؤكل، حيث أظهرت التحقيقات أن (مايفس) كان قد اتفق مع الضحية على قطع إحدى أعضائه وتناوله سوية، ولكن (آكل لحوم البشر) عاد وأتم جريمته بقتله المتبرع بطعنات عميقة في عنقه، ثم قطع جسمه إلى شرائح، وأخذ ما يشتهي من أجزاء وحفظها في ثلاجة تحت تبريد عال ليقتاتها فيما بعد، ثم عمد إلى دفن البقية.

والقضية الغريبة الثانية تتعلق بالجراح (ليو غوتزن) رئيس الأطباء في مستشفى جامعة ماربورغ الذي لجأ دون موافقة مرضاه أو حتى أخذ رأيهم إلى استخدام أعضاء وبراغي وقضبان صغيرة صنعها بنفسه من عظام الأبقار لم تخضع لأية شروط صحية رسمية، وذلك عوضا عن (رضفات العظم) المعروفة التي تصنع من المواد الصناعية المعالجة. وقد تسببت العمليات التي أجراها (غوتزن) بمعاناة مرضاه من آلام مستمرة والتهابات حادة نتيجة ضعف التعقيم، وخضوعهم لعمليات إضافية بسبب عدم تقبل أجسادهم للأنسجة الحيوانية الغريبة، كما اضطر الجراحون في بعض هذه الحالات إلى بتر الأعضاء المصابة.

أما أطرف هذه القضايا فهي الدعوى المرفوعة أمام محكمة في مدينة (لوزا) ضد ثلاثة شبان لمطالبتهم بدفع تعويض مقداره عشرة آلاف يورو بتهمة تسببهم بعقم (غوستاف). و(غوستاف) هو ذكر نعام اشتراه أصحاب إحدى المزارع بمبلغ كبير من أفريقيا كي يسهم في تنسيل جيل جديد من النعام، حيث يدّعي مالكو المزرعة بأن بعض الألعاب النارية التي أطلقها الشبان الثلاثة احتفالا بالسنة الجديدة على عادة الألمان قد انفجرت بين قدمي (غوستاف)، الامر الذي أصابه بالرعب، ودفعه لدفن رأسه تحت التراب لمدة طويلة، ليفقد بعدها أي رغبة بممارسة نشاطه المعتاد مع بقية إناث النعام في المزرعة.

هل كان الذَكَر سيرضى لو قالت اللغة:
المرأة (قاضي).. والرجل (قاضية)؟!

بين الإبقاء على تذكير بعض الكلمات والحاجة إلى تأنيثها طرائف عدة، فالـ (نائب) وهو عضو البرلمان يتحول إلى (نائبة) حال التأنيث، ولو أصاب الرجل الرأي نقول أنه (مصيب) لكن في ذات الحالة نقول أن المرأة (مصيبة)، وأول معنى يتبادر إلى الذهن هو (الكارثة)، والكارثة هي (النائبة)!

ليس ذلك فقط، فإذا كان الرجل على قيد الحياة قلنا أنه (حيّ)، والمرأة (حيّة) أعاذك الله من شر قرصاتها، ثم (هاوي) ستهوي بك إلى (هاوية)، و(قاضي) تتحول بإضافة تاء التأنيث إلى (قاضية).. وغير ذلك من تلاعب بالمعني الصحيح الذي يحلو لبعض الرجال التندر به!

لذلك يحدث أحيانا أن تنحرف اللغة عن الشكل المتوقع لها كتذكير المؤنث لإبلاغ الرسائل بطريقة أدبية وفنية، فنقول القاضي فلانة أو سعادة النائب مرفق باسم المرأة، ونقول رئيس التحرير بدلا من رئيسة التحرير، وهكذا!

ما سبق يطرح تساؤلات حول علاقة المرأة باللغة، وفي ذلك يقال أن اللغة العربية تتحيز ضد الأنثى وتظلم المرأة في عدة مواقع!

على الجانب الآخر يرى علماء النحو أن اللغة العربية كسائر اللغات لا يمكن أن تكون متحيزة لجنس دون الآخر، فالمسألة برأيهم تعامل موضعي موضوعي محايد من أجل كفاءة الاتصال وإيصال الفكرة ولا يمكن أن يكون استحواذا على المرأة!

فالأمر لا يقتصر على تذكير المؤنث فقط، بل قد تلجأ اللغة إلى تأنيث المذكر في بعض المواقع، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في واحد دون أن يكون القصد سوى الأغراض البلاغية، ودون أن يكون ملزما استخدام الصيغ المذكرة في الألقاب العلمية والمهنية والأدبية!

أي أن ما يحصل من تذكير المؤنث هو اجتهاد من النحويين أنفسهم لا يمكن أن يؤخذ حجة على اللغة العربية، ويراه البعض نتاج ترسبات الثقافة الذكورية السائدة وحسب، وهذا ما حاول استغلاله بعض الباحثين الغربيين انطلاقا من التصور السابق ليزعموا أن اللغة فكر متكلميها، وأن اللغة العربية تحديدا تعكس نفسية العرب.. فلا يمكن، حسب تصورهم، الفصل بين الظاهرة السائدة من تذكير الألقاب المرتبطة بموقع المرأة وبين البنى الفكرية في بعض العقول!

ختاما أدعو المرأة أن لا تجزع من إضافة تاء التأنيث، بل وأشجعها أن تطالب دون حرج بتأنيث جميع الألقاب التي تشغلها في موقعها وذلك من أبسط حقوقها الإنسانية والمهنية، وعليها أن لا تنسى أن لها في قواميس اللغة العربية ما لم تخصها به أي لغة أخرى!

فهي الدعجاء الهيفاء الرقراقة النوّار الخنساء الممشوقة اللمياء.. وغير ذلك كثير جدا لا يمكن حصره هنا من جماليات وفضائل نفسية وعقلية وجسدية تسبغها اللغة العربية على المرأة!!

بقلم: رنا شاور – نقلا عن مجلة اللويبدة، العدد (٥) تشرين أول ٢٠٠٧

نكت قضائية

- سرق أحد اللصوص جهاز راديو، وعندما أحضرته الشرطة أمام القاضي سأله القاضي:
– لماذا سرقت جهاز الراديو؟
أجاب اللص:
– أنا لم اسرقه يا سيدي، هو الذي قال لي (خذني معاك)!!
قال القاضي:
– إذن شغل افتح الراديو حتى نرى صدق كلامك؟!
وعندما فتح اللص الجهاز انطلقت منه أغنية (كذاب كذاب.. والله العظيم كذاب)!!

- سأل القاضي المتهم بحدة:
– لماذا لم تخبرني منذ البداية أنك كنت في السجن وقت ارتكاب الجريمة؟!!
أجاب المتهم:
– حتى لا تأخذ عني فكرة سيئة!!

- سأل القاضي المتهمين الثلاثة الماثلين أمامه عن أسمائهم فأجابوا:
– شرف وشريف وأشرف!!
فابتسم القاضي وقال:
– أهلا وسهلا تفضلوا شرفتم السجن!!

محمد أبو وحش
مديرية الاتصال

كلنا نبني حضارة واحدة اسمها (الحضارة الإنسانية)

مقتطفات من كلمة سماحة المفتي العام للجمهورية العربية السورية الدكتور أحمد بدر الدين حسون رئيس مجلس الإفتاء الأعلى عن الديانة الإسلامية، والتي ألقاها أمام برلمان الاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٥ بمناسبة انطلاق فعاليات (عام حوار الحضارات) بمشاركة البابا بنديكتوس السادس عشر ممثلا عن المسيحية، والدالاي لاما الزعيم الروحي للتيبيت، وحاخام انكلترا الأكبر عن اليهودية:

(بسم الله خالقنا جميعا، الذي خلق الإنسان من التراب وبروحه جعلنا نحيا، فمصدر الطاقة التي نعيش بها جميعا هو مصدر واحد، فنحن جميعا صنع الله، من هذا المنطلق أحييكم باسم (يا أخوتي)، يا أخوتي في الأرض، يا أخوتي في الروح، يا أخوتي في الإنسانية..

جئتكم من بلاد لم أخترها لنفسي إنما اختارتها السماء لأكون من أبنائها، هذه الأرض التي نسميها بلاد الشام (فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن) تلقت كل رسالات الروح من السماء، ففي أرضنا كان إبراهيم يمشي، وفي أرضنا أمِن موسى وعاش بسعادة، وفي أرضنا ولد عيسى ومنها صعد إلى السماء، وإلى أرضنا جاء محمد من مكة ليصعد إلى السماء، لذلك أرجو أن تعرفوا معنى الأرض التي أشرقت عليكم بالنور جميعا، فنحن يوم كنا مسيحيين وإبراهيميين وموسويين ومسلمين حملنا الرسالة للعالم كله ضياء ونورا وسعادة..

أشكركم جدا من كل قلبي، وأشكر سعادة رئيس البرلمان على دعوته لي لأفتتح هذا الحوار الثقافي في عام حوار (الثقافات)، وأصر على كلمة الثقافات وليس (الحضارات) لأن الحضارة واحدة لا تتجزأ، أما ثقافاتنا المتعددة فهي التي تثري وتغني حضارتنا الإنسانية..

فالحضارة هي من صنع الإنسان، فهذا البرلمان لم يبنه مسيحي فقط، ولا يهودي فقط، ولا علماني ولا مسلم.. إنما بناه الإنسان، فكلنا نبني حضارة واحدة اسمها (الحضارة الإنسانية)، فنحن في منطقتنا لا نؤمن بصراع الحضارات أبدا لأن الحضارة لا تصطدم مع العلم أو العقل، إنما صدامها يكون مع الجهل والإرهاب والتخلف، أما الإنسان المثقف (المتحضّر) أيّا كان دينه، وأيّا كانت ثقافته، فهو يمد يده إلى يدي لنبني الحضارة الإنسانية..

لذلك تعالوا لنعيد النظر في مصطلح (صراع الحضارات) فإنه خطير جدا، فالحضارة لا تبنى على الصراع أو القتل أو على الجثث، فالذين بنوا الأهرامات هم أجدادنا جميعا، والذين بنوا برج بيزا هم أجدادنا جميعا، والذين بنوا أهرامات تشيلي أيضا هم أجدادنا جميعا، فالحضارة الإنسانية لنا جميعا..

الأمر الثاني الذي أريد أن أطرحه عليكم أيها السادة هل الحضارة لها دين، أم أن الدين هو الذي يضفي على الحضارة قيما وأخلاقا؟! فليس هنالك حضارة إسلامية، ولا حضارة مسيحية، ولا حضارة يهودية، لأن الحضارة هي من صنعنا، أما الدين فهو من صنع الله..

لذلك أرجو أن لا تقيدوا الحضارة باسم واحد لأننا جميعا أخوة، فلا يمكن أن أقول عنك أنك (الآخر) أو تقول عني أنني (الآخر)، فجميعنا أخوة، أما الآخر فهو النبات أو الحيوان، وبما أننا أخوة أمنا واحدة وهي الأرض، أوبونا واحد وهو آدم عليه السلام، فالحضارة الإنسانية هي من صنعنا جميعاً..

إن الدين في الكون هو دين واحد لا يتعدد لأن (الديّان) سبحانه وتعالى واحد لا يتعدد، أما الشرائع المتعددة فهي التي جاء بها إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم سلام الله.

الدين الواحد يعلمنا قداسة الله وكرامة الإنسان (وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)، أما الشريعة (القانون) فهي التي تنظم لي علاقتي مع المجتمع، ومن هنا نجد أنه لا يمكن أن يوجد صراع ديني أو حروب مقدسة لأن الحرب لا يمكن أن تكون مقدسة أبدا، إنما السلام هو المقدس في الكون بعد الله.

إذا أردنا وأردتم أن يعم السلام في الكون فلنبدأ من أرض السلام (فلسطين)، فمنذ أعوام قال بابا الفاتيكان بدل من أن نبني الجدار تعالوا نبني جسور المحبة في فلسطين، وأنا أقول لكم لو صرفنا ثمن الجدار لبناء قرى لجمعنا فيها أبناء فلسطين مسلمين ومسيحيين، عرب ويهود، في مدرسة واحدة ليعيشوا في أرض السلام أخوة..

إننا لن نحشد بعد اليوم سلاحا إنما سنحشد دائماً كلمة السلام، وسنقول للعالم بعد اليوم ما من حرب رابحة، إنما المنتصر في حرب السلاح سيكون خاسرا وإن انتصر بسلاحه لأنه قتل الإنسان، كما يجب علينا ألا نبني آرائنا اعتمادا على الإعلام في كل شيء، لأن الإعلام في أغلب أحيانه لا ينقل الحقيقة كاملة.. يجب أن تمثلوننا في قضية السلام، وفي قضية الحق، وفي قضية الإيمان، فالعالم الإسلامي اليوم والنار تشتعل في عدد من بلدانه ما جاء إلا بالسلام، وما حمل إلا السلام، فإن وُجد هنالك بؤر ظُلمت فالظلم هو الذي فجّر الناس وليس الدين، ومن قال أنني موسوي أو عيسوي أو مسلم وأريد قتل إنسان فأقول له لقد خالفت شريعتك، فالدين جاء للحياة لا للقتل، فلا تقتلوا باسم الدين.

هذه رسالتي من أرض باركتها السماء، ومشى عليها الأنبياء وعاشوا فيها، المرأة فيها سيدة عظيمة في المسيحية أو في الموسوية أو في الإسلام، فإن كانت قد ظلمت فإن هذا الظلم جاء من الرجل لا من الدين، وأنا اليوم أهيئ في بلدي مفتيات ليكونوا في دار الفتوى ويشاركن في كل موقع من مواقع الحياة، والقادة يهيئون المرأة للمشاركة في كل الميادين بالضوابط والأخلاق، فكيف تظلم المرأة في بلاد السلام؟!

مرت حروب عالمية على أوربا ومع ذلك تعافت منها وبنيت من جديد، وقلت عن أوربا أنها معجزة القرن العشرين لأنها استطاعت أن تهدم جدار برلين دون أن تريق قطرة دم واحدة، ولأن أوربا جمعت شعوبها في برلمان واحد، ولكن المهمة الملقاة على عاتقكم أيها السادة هي أن تجمعوا شعوب العالم ضمن برلمان إنساني عالمي روحي واحد، نحن في العالم العربي والإسلامي مسلمين ومسيحيين مستعدين لأن نمد يد العون لتحقيق ذلك.

والسلام عليكم

منى أبو هنطش

مكتب الأمين العام

رئيس التحرير
القاضي محمد الغزو
أمين عام وزارة العدل

إدارة التحرير
م.نرمين عبيدات – مستشار الاتصال
كمال ميرزا – مستشار التحرير

سكرتاريا التحرير
حسين حمادنة
بشرى نيروخ

هاتف: ٤٦٠٣٦٣٠
فاكس: ٤٦٤٣١٩٧
البريد الالكتروني
feedback@moj.gov.jo